جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته -مستغانم «GIPLAIT »

مقدمة من طرف الطلبين :

بن زيان يوسف

بن صغير عبد الله

تحث اشراف :

بوزيد سفيان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بوزيان العجال	أ. محاضر أ	مستغانم
مقرر	بوزيد سفيان	أ. محاضر أ	مستغانم
مناقش	معارفية الطيب	أ. محاضر ب	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة : العلوم المالية و المحاسبة التخصص : التدقيق المحاسبي و مراقبة التسيير

تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي

دراسة حالة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب و مشتقاته -مستغانم «GIPLAIT »

مقدمة من طرف الطلبين :

بن زيان يوسف

بن صغير عبد الله

تحث اشراف :

بوزيد سفيان

أعضاء لجنة المناقشة :

الصفة	الاسم و اللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا	د. بوزيان العجال	أ. محاضر أ	مستغانم
مقرر	بوزيد سفيان	أ. محاضر أ	مستغانم
مناقش	معارفية الطيب	أ. محاضر ب	مستغانم

السنة الجامعية: 2020/2019

إهـداء

أهدي ثمرة عملنا هذا

إلى التي ربتني ورحلت دون أن تشعر بنجاحي جدتي الحنونة رحمها الله

إلى : لك الأحرف المجموعين من الحب والرقة والحنانة

إلى امي الغالية

إلى من حرم نفسه و اعطاني فعوضني عن كل

شيئ ابي العزيز

إلى سندي في درب الحياة إخوتي الاعزاء عبد الحفيظ و الحاج إبراهيم

إلى خالي العزيز

إلى من كانت تحفزني وتحثني على الاجتهاد الاستاذة الغالية حطاب خديجة

إلى كل أساتذتي الأفاضل

إلى كل الاقارب ورفقاء الدرب من لم يسعهم تقديري الى الاستاذ العزيز بوزيد سفيان

عبد الله بن صغير

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح

أهدي ثمرة عملي هذا الى

الذي تحمل مشقت الحياة من اجل ان يوفر لي سبيل العلم (ابي) والى العزيزة على قلبي (امي) والى كل العائلة الكريمة والى كل اصدقائي وزملائي خاصة الغالي على قلبي احمد مالكي وعبد الله بن صغير

وإلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب او بعيد

والى كل اساتذتي الاكارم

بن زيان يوسف

شكـر وتقديـر

لا يسـعنا في هـذا المقـام إلا أن نحمـد الله الـذي رزقنـا العقـل ووهبنـا التفكيـر وحسـن التوكل عليـه ورزقنـا مـن العلم ما لم نكن نعلم والذي سهل لنا سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بخالص الشكر إلى الأستاذ بوزيد سفيان الذي لم يبخل علينا بإرشاداته ونصائحه القيمة طيلة عملنا هذا ، كما نتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى كل إطارات الجامعة وإلى كل من مد لنا يد المساعدة لإنجاز هذا البحث المتواضع.

البيان	الصفحة
فهرس المحتويات	ا - ا
فهرس الاشكال	ا
فهرس الجداول	
المقدمة	3-1
الفصل الأول :المعايير المحاسبية الدولية وعرض القوائم المالية	
تمهيد الفصل	05
المبحث الأول :ماهية المحاسبة	06
المطلب الأول :نشأة وتطور المحاسبة	06
المطلب الثاني :مفهوم المحاسبة	07
المطلب الثالث :أهداف ووظائف المحاسبة	08
المبحث الثاني :الإطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية	10
المطلب الأول :نبذة عن معايير المحاسبة الدولية	10
المطلب الثاني :مفهوم المعيار المحاسبي الدولي	11
المطلب الثالث :الهيئات الممثلة لمعايير المحاسبة الدولية	12
المبحث الثالث :عرض القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد	16
المطلب الأول :مفهوم القوائم المالية وشروط إعدادها	16

المطلب الثاني :خصائص القوائم المالية واهميتها 18

المطلب الثالث :مستخدموا القوائم المالية وأهدافها 19

المطلب الرابع :عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد 20

خلاصة الفصل 36

الفصل الثاني :تحليل القوائم المالية باستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد

تمهيد الفصل 38

المبحث الأول :ماهية المخطط المحاسبي الوطني 39

المطلب الأول :لمحة عن المخطط المحاسبي الوطني(PCN) 39

المطلب الثاني :نقائص المخطط المحاسبي الوطني 42

المطلب الثالث :مبر ا رت التوحيد المحاسبي في الجزائر 45

المبحث الثاني :ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد 46

المطلب الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي 47

المطلب الثاني :أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد وخصوصياته 51

المطلب الثالث :آفاق وتحديات المؤسسات الج ا زئرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي. 52

المبحث الثالث :تحليل القوائم المالية 54

المطلب الأول :تحليل القوائم المالية باستخدام مؤش ا رت التوازن المالي 54

المطلب الثاني :تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية 58

المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية **64**

خلاصة الفصل **70**

الفصل الثالث : دراسة حالة ملبنة الساحل لانتاج الحليب ومشتقاته مستغانم GIPLAIT

تمهيد الفصل 72

المبحث الاول : تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته 73

المطلب الاول: لمحة عن تاريخ إنشاء مركبات الحليب 73

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة GIPLAIT 75

المطلب الثالث: نشاط المؤسسة 79

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لملبنة الساحل 80

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي والميزانيات 80

المطلب الثاني : عرض قائمة التدفقات النقدية **93**

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لملبنة الساحل صلامندر 99

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي 99

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالي 102

خلاصة الفصل 105

خاتمة 106

قائمة المراجع 109

الملخص 115

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	عرض الميزانية العامة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد	23
02	عرض جدول حسابات النتائج (حسب الطبيعة)	25
03	عرض جدول حسابات النتائج(حسب الوظيفة)	27
04	عرض جدول التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة)	31
05	عرض جدول التدفقات النقدية(الطريقة غير المباشرة)	32
06	عرض جدول تغير الأموال الخاصة	35
07	عرض جدول تطورات النظام المحاسبي المالي الجديد	50
08	عرض المزانية العامة للسنة المقفلة في 2017/12/31	80
09	عرض المزانية العامة للسنة المقفلة في 2018/12/31	84
10	عرض المزانية العامة للسنة المقفلة في 2019/12/31	88
11	عرض الميزانية المختصرة لسنة 2017	91
12	عرض الميزانية المختصرة لسنة 2018	92
13	عرض الميزانية المختصرة لسنة 2019	92
14	عرض جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل) لسنة 2017	93
15	عرض جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل)لسنة 2018	95
16	عرض جدول حسابات النتائج(قائمة الدخل) لسنة 2019	97

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	أنواع رأس المال	**56**
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة المركزية	**75**
03	الهيكل التنظيمي لمؤسسة ملبنة الساحل	**76**

مقدمة

مقـدمــة عامة:

مع التطورات الكبيرة والملحوظة في التجارة الدولية والإنتشار الواسع والسريع للمؤسسات المتعددة الجنسيات والمؤسسات المحاسبية الدولية وما يترتب عليها من توسعات يشهدها الإقتصاد العالمي قد برزت اهمية وجود قوائم مالية تحتوي على معلومات قادرة على تخطي الحدود وتكون واضحة ومقروءة لمستخدمي المعلومات وبإعبارات الجزائر ليست بمنأى عن هذه المتغيرات الدولية خاصة مع إبرامها لإتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وإستعدادها للإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة ، كان لازما عليها القيام بالعديد من الإصلاحات الإقتصادية من بينها تعديل وتطوير نظامها المحاسبي والمالي ليتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية ،وكان لهذا الأمر الأثر البالغ على وظيفة تبادل المعلومات وكيفية الإفصاح عنها ومن هنا برزت ضرورة وجود معايير محاسبية دولية تكون بمثابة مقياس للسلوك الإقتصادي تهدف لإعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية على المستوى العالمي ومن ثم أصبح من الضروري أن تعد وتعرض القوائم المالية داخل المؤسسة وفق ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد SCF ،لتلبي مختلف حاجات مستخدمي المعلومات المالية ، حيث كان المخطط المحاسبي الوطني PCN يركز على الإفصاح على قائمتي الميزانية وجدول حسابات النتائج ،فهي لا تعطي معلومات كافية لأصحاب القرار ، أما SCF فقد قدم قوائم مالية معتبرة عن الواقع الحقيقي للمؤسسة عاكسا بذلك الوظيفة المالية لها ، ولم تتوقف التعديلات عن هذا الأمر بل تعدى إلى نشر قوائم جديدة أخرى من أجل تحليل الوضعية المالية للمؤسسة لعل أبرزها قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية ، وسيتم الإعتماد في دراستنا على إحدى المؤسسات الجزائرية التي تعتمد في إعداد قوائمها المالية على النظام المحاسبي المالي الجديد وهي ملبنة الساحل صلامندر مستغانم GIPlait

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي مدى ساهم النظام المحاسبي المالي الجديد في تحسين عملية تحليل القوائم المالية؟

الإشكالية الفرعية:

من خلال هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تشكل مضمون الفصول المتناولة في هذه الدراسة وهي:

*ماهي مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر.

*ما هي العراقيل التي تواجه المؤسسات الجزائرية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

*كيف يساهم تأثير المعايير المحاسبية الدولية على تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية.

فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية إعتمدنا على الفضيات التالية والتي ستعمل على توحيد الدراسة

----> المخطط المحاسبي الوطني يتماشى مع الظروف الإقتصادية الراهنة.

----> هناك عراقيل مرحلية في الإنتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد.

----> النظام المحاسبي المالي مبنيا على معايير وتساهم في تطوير الخصائص النوعية للقوائم المالية.

أهمية الدراسة:

----> تتمثل العملية الكبرى في توضيح الدور الذي يلعبه النظام المحاسبي المالي الجديد في تحليل القوائم المالية .

----> ضرورة الإهتمام بكيفية تحليل القوائم المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وذلك لتقييم الوضع المالي للمؤسسة الإقتصادية.

----> محاولات ربط التغيرات التي ستطرأ على مجال المحاسبة مع تلك المتعلقة بتحليل القوائم المالية.

أهداف الدراسة:

----> إبراز نقائص وعيوب المخطط المحاسبي الوطني بالإضافة إلى فهم النظام المحاسبي المالي الجديد ومدى ترابطه بالمعايير المحاسبية الدولية .

----> كيفية تحليل القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الجديد.

----> عرض أهم القوائم المالية التي تم إعتمادها من طرف ملبنة الساحل صلامندر مستغانم ، التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد قصد إبراز التغيرات التي أحدثها تبني المعايير المحاسبية الدولية.

حدود الدراسة:

تأخذ حدود هذه الدراسة ثلاثة أبعاد يمكن تحديدها فيما يلي:

-البعد العلمي للموضوع: سيحدد من خلال المقارنة المعتمدة على البحث

-البعد الزمني: ستركز الدراسة على الفترة التي شهدة بروز النظام المحاسبي المالي الجديد

-البعد الكمي: ستركز هذه الدراسة على ملبنة الساحل صلامندر- مستغانم GIPLAIT .

الدراسات السابقة:

مداني بن بلغيت

أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية بالتطبيق في حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2004

عالجت هذه الأطروحة موضوع الإصلاح المحاسبي الجزائري من خلال البحث في مصار التوحيد المحاسبي ومكانة الإصلاح المحاسبي في إستراتيجية الإصلاح الإقتصادي.

سعيد حليم:

مذكرة لنيل شهادة دكتوراه جامعة بسكرة (2015/2014) ،محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي يعالج المنهج المتبع لهذه الأطروحة واقع العمل المحاسبي بعد دخول النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ سنة 2010 ومحاولة الإفصاح عن القوائم المالية وفق المتطلبات القانون لـ SCF

-إنطلاقا من طبيعة الدراسات والمعلومات المراد الحصول عليها تم الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في كل جوانب البحث .

تبويب الدراسة:

بناءا على الاهداف والفرضيات الموضوعة السابقة وفي حدود الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول:

يتم من خلاله التعرف على المعايير المحاسبية الدولية وعرض القوائم المالية وتناول فيه ماهية المحاسبة ، وكذلك إشتمل على ماهية المعايير المحاسبية الدولية وفي الأخير تم عرض القوائم المالية وفق SCF

الفصل الثاني:

تناول فيه تحليل القوائم المالية بالإعتماد على النظام المحاسبي المالي الجديد حيث سيتم التطرق إلى دراسة وتحليل المخطط المحاسبي الوطني بالإضافة إلى ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد ، وفي الأخير تحليل القوائم المالية بالإعتماد على SCF .

الفصل الثالث:

اخيرا سيتم في هذا الفصل إلقاء الضوء على (ملبنة الساحل صلامندر – مستغانم GIPLAIT).

الفصل الأول:
المعايير المحاسبية الدولية وعرض القوائم المالية.

تمهيد الفصل الأول:

في ظل الإنفتاح الإقتصادي الجزائري على العولمة وعدم تماشي المخطط المحاسبي الوطني مع إحتياجات المؤسسات والظروف الدولية ، أصبح من الضروري التعجيل بتغيير المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ سنة 1975 ، لجعله متلائما مع إحتياجات مستعملي المعلومات المحاسبية على الصعيد الوطني الدولي وهذا من خلال طرح النظام المحاسبي المالي الجديد المتوافق مع المعايير المحاسبية والتقارير المالية والدولية IFRS/IAS ، التي تقدم لنا صورة شاملة على الوضعية المالية للمؤسسة ولإعطاء صورة واضحة على النظام المحاسبي المالي الجديد الذي بدأ العمل به إبتداءا من 01 جانفي 2010، سوف نتطرق في هذا الفصل إلى ما يلي :

المبحث الأول: ماهية المحاسبة

المبحث الثاني: المعايير المحاسبية الدولية

المبحث الثالث: عرض القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF.

المبحث الأول :ماهية المحاسبة

لقد نشأت المحاسبة وتطورت كبقية العلوم الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، حيث تعاقبت عليها الكثير من الحضارات التي ساهمت في تطورها وبروز أهميتها، فأصبحت ضرورة حتمية تقتضي على كل مسير أو عون اقتصادي أو باحث أو يكون على دراية بجوانب هذا العلم، وبناءا على ذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- ❖ نشأة وتطور المحاسبة؛
- ❖ مفهوم المحاسبة؛
- ❖ أهداف ووظائف المحاسبة.

المطلب الأول :نشأة وتطور المحاسبة

بينت الدراسات التاريخية أن المحاسبة موجودة منذ اكثر من ستة الاف سنة قبل الميلاد .حيث أثبتت الدراسات أن أول محاولة قام بها الإنسان لتسجيل البيانات المالية ترجع إلى عهد الأشوريون في حوالي عام 3000 قبل الميلاد .وذلك حين حرص ملوكهم على تسجيل ما كانوا يدفعونه لجنودهم من رواتب في صورة ماشية أو أحجار كريمة.

كما أن شريعة حمورابي التي كانت سائدة عام 1750 ق.م تشكل الأساس التشريعي لكافة جوانب الحياة خلال مراحل الحضارة البابلية، إذ كانت قد تضمنت بعض المواد ومنها مادتي(104-105) واللتان تعالجان تنظيم المعاملات المالية والتبادل التجاري .وهذه اللوائح والشرائح التي قد نقشت على برج بابل.

كما أن البابليون كانوا يحتفظون بسجل الالتزامات، وكذلك المصريون القدماء(الحضارة الفرعونية)احتفظوا بسجلات محاسبية؛ وفي الحضارة الفرعونية لم يكن مقتصرا على عملية التسجيل فقط بل تعدتها لتشمل عملية التحليل والمقارنة ما بين مختلف المقاطعات داخل البلد، حيث كانت تقسم البلد إلى مجموعة مقاطعات وكل مقاطعة يشرف عليها مندوب من الحكومة[1].

وللتأكيد على اهتمام الفراعنة بالمحاسبة عموما و بعملية التدقيق و الرقابة خصوصا كان يطلب من الكاتب ان يهتم بتسجيل جميع المعاملات و الاحداث المالية، و في نهاية كل موسم زراعي يتطلب تقديم تقرير على ان يقرأ بصوت مرتفع في اجتماع عام على عموم الناس و بحضور الحاكم و مستشاريه للوقوف على صحة العمل المحاسبي المثبت في الدفاتر و السجلات و هذه تمثل البدايات الحقيقية لعملية التدقيق و التي تعنى audit من أصل الكلمة اللاتينية و التي تعني يستمع.

و كذلك احتفظ الاغريق و الرومان بسجلات محاسبية منتظمة و الذي ساعد في تطوير المحاسبة خلال الحضارة الاغريقية ، ظهور النقود كوسيلة للتبادل و أساس للقياس المحاسبي و ذلك في القرن السادس ق.م .

[1] خليل محمد الرفاعي، **أساسيات المحاسبة المالية**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص 00913

وقد تم استخدام الدفاتر المحاسبية عند المسلمين و تميزت الدولة العباسية (132هـ – 232هـ)(750-845) ميلادي، في أنها اهتمت بتطوير المحاسبة و الدفاتر المحاسبية حيث استخدمت الخلافة العباسية اثني عشر دفترا محاسبيا.

ومن هذه الدفاتر:

1. دفتر النفقات: كان يمسك في ديوان النفقات؛
2. دفتر الإيرادات؛
3. دفتر الأموال المصادرة.

ولم تصبح المحاسبة علما له قواعده ومبادئه إلا على كاهن إيطالي يدعى(لوقا باتشيلو)حيث ألف كتابا في عام 1494م في مدينة البندقية وضع في هذا الكتاب أساس المحاسبة العلمية وتناول فيه طريقة تسجيل العمليات المالية وتبويبها وتلخيصها ، واستخراج نتائجها، وبيان المركز المالي للمشروع طبقا لنظرية القيد المزدوج، وكذلك قام العالم(لوقا باشيلو) في تأسيس أول معهد للمحاسبة في مدينة البندقية عام 1581م في شمال ايطاليا .وبعد ذلك بحوالي نصف قرن كتب العالم الانجليزي(هيو أولد كاسل)كتابا أخرا في مسك الدفاتر.[1]

المطلب الثاني :مفهوم المحاسبة

لقد وردت عدة تعاريف لتوضيح ما المقصود بمفهوم المحاسبة، سنحاول أن نورد بعض التعاريف التي توضح مفهوم المحاسبة الذي أورده بعض الكتاب والباحثين في مجال المحاسبة، وكذلك بعض التعاريف الصادرة عن بعض الجمعيات العلمية والمعاهد المتخصصة في المحاسبة.

[1] خليل محمد الرفاعي ، نفس المرجع السابق، ص14.

تعريف: 1

عرف لجنة المصطلحات التابعة للمعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) المحاسبة بالشكل التالي:

"إن المحاسبة هي فن تثبيت وتصنيف وتلخيص بشكل كبير من خلال استخدام تعبير نقدي عن صفقات وأحداث التي هي على الأقل جزئيا ذات سمة مالية وتفسير النتائج المترتبة عن ذلك" [1]

تعريف: 2

"المحاسبة هي علم يشمل مجموعة من المبادئ والأسس والقواعد التي تستعمل في تحليل العمليات المالية عند حدوثها، وتسجيلها من واقع مستندات مؤيدة لها، ثم تبويب وتصنيف هذه العمليات وتلخيصها بحيث تمكن الوحدة الاقتصادية من تحديد إيراداتها وتكلفة الحصول على هذه الإيرادات، ومن ثم إستخراج نتيجة أعمالها من ربح أو خسارة عن فترة مالية معينة، وبيان مركزها المالي في نهاية هذه الفترة"[2]

تعريف: 3

"المحاسبة هي العلم الذي يدرس القياس والايصال والتعبير للنشاطات المالية وذالك من خلال تسجيل وتبويب و تخليص العمليات المالية والعرض والافصاح عن المعلومات المالية من خلال القوائم المالية تعد عن فترات زمنية محددة –غالبة 4 سنوات كذلك تعرف بانها –لغة الاعمال- "

المطلب الثالث :أهداف ووظائف المحاسبة

أولا :أهداف المحاسبة

للمحاسبة أهداف متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

[1] .أحمد رياحي، **النظرية المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن 2009 ص81

[2] أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية للنشر، مصر ،2004 ص 18

1- السعي الى إعداد و كتابة القوائم المالية مما يساهم على حساب الدخل .

2 - تنظيم علاقة الوحدة الإقتصادية في الجهات الداخلية والخارجية من مستثمرين ومنتجين وزبائن وموردين وبنوك ودوائر ضريبية والحكومة وغيرها، وذلك بالمحافظة على الديون وتحديد الإلتزامات بدقة على أساس موضوعي وسليم؛

3- تحديد نتائج النشاط الاقتصادي من ربح أو خسارة وبيان المركز المالي الحقيقي للوحدات الاقتصادية.

4- تحقيق رقابة وضبط داخلي على استخدام الموارد المادية والمالية والبشرية داخل المشروع والعمل على ترشيد الاستهلاك واستغلال الوقت؛

5- قياس التغير في الموارد والحقوق وتخصيص او تعيين التغييرات المتعلقة بفترة زمنية محددة .

6- المحافظة على ممتلكات الوحدات الاقتصادية الخاصة والعامة وتحقيق رفاهية الشعب [1]

7- توفير البيانات و المعومات اللازمة للتخطيط للفترات المستقبلية.

ثانيا : وظائف المحاسبة

للمحاسبة مجموعة من الوظائف نذكر من أهمها:

1- تسجيل جميع العمليات التجارية ذات الأثر المالي بقيمتها النقدية سواء أكانت نقدية أم أجلة؛

2- تبويب العمليات المسجلة على شكل حسابات؛

3 - تلخيص العمليات المسجلة والمبوبة على شكل قوائم مالية وكشوفات؛

4 - استخراج نتيجة عمل المشروع لسنة مالية من ربح أو خسارة؛

5- بيان المركز المالي للمشروع في نهاية العام المالي ومقارنته بالسنوات السابقة، وتحديد مواطن التحسن أو التراجع؛

6- معرفة ما لدى المشروع من موجودات"أصول "وما له من حقوق ؛

7- معرفة ما لدى المشروع من مطلوبات"خصوم "وما عليه من إلتزامات ؛

8- مراقبة مصروفات المشروع وايراداته، واجراء الدراية الدراسة عليها لتحقيق أكبر قدر من الأرباح، بحيث لا تكون على حسب المشروع؛

9- إ عداد القوائم المالية ومقارنتها لأغراض من الدراسة، وللمساعدة على إتخاذ القرارات الملائمة[2].

[1] - مصطفى يوسف كافي وأخرون، مبائء المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي الأردن،2012،ص:15

[2]- حمزة بشير أبوعاصي، مبائء المحاسبة، دار الفكر الأردن،1999، ص:15

المبحث الثاني :الاطار النظري لمعايير المحاسبة الدولية

نظرا لتأثير العولمة والتكتلات الاقتصادية على الاقتصاديات المحلية التي أدت إلى تلاشي الحدود الجغرافية والاقتصادية، وبالتالي لم تعد المعلومات المالية المتحصل عليها من الأنظمة المحاسبية المحلية كافية للإجابة على تساؤلات المستعملين، مما دفع بمختلف دول إلى السعي لكسب المزيد من المزايا بالانفتاح وتقديم تسهيلات لجذب الإستثمار الأجنبي، وجعل الحاجة ماسة لإيجاد توافق بينة المعايير المعمول بها محليا والمعايير الدولية، وبناءا على ذلك يمكن التطرق من خلال هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- ❖ نشأة وتطور معايير المحاسبة الدولية؛
- ❖ مفهوم المعيار المحاسبي الدولي؛
- ❖ الهيئات الممثلة لمعايير المحاسبية الدولية.

المطلب الأول :نبذة عن معايير المحاسبة الدولية [1]

لقد ظهرت المحاسبة كوسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات المالية الاقتصادية لمواكبة التطور الاقتصادي والاجتماعي، حيث كانت الحياة الاقتصادية والاجتماعية هي المحرك الأول لمناقشة ووضع إطار نظري للأهداف وتمكن من الوصول الى هذه الأهداف بالاعتماد على نظام محاسبي فعال من شأنه إيجاد حلول ناجحة للمشاكل التي تعاني منها المنشأة سواء الناحية المالية أو التنظيمية ومن هنا تبرز ضرورة وجود نظام محاسبي داخل المؤسسة للتأكد من الفاعلية وتدارك الانحرافات بإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة في الوقت المناسب.

وتجاوبا مع التوسع والتطور و التبادل الدولي بين مختلف دول العالم، انطلقت بعض الجهود والمحاولات لوضع أسس دولية لمهنة المحاسبة الدولية، أدت تدريجيا إلى نشوء ما يعرف بالمحاسبة الدولية (IAS) والتي تهدف إلى توحيد المبادئ المحاسبية على المستوى الدولي، ومن أجل توفير قاعدة واحدة لقراءة القوائم المالية لمختلف المؤسسات، تم الاتفاق بين مختلف الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة، ففي أستراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، مكسيكو، هولندا، المملكة المتحدة، ايرلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، ثم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في 29 جوان 1973 ، وكان الهدف من ذلك أن تقوم اللجنة بإعداد ونشر المعايير المحاسبية، وأن تدعم قبولها والتقيد بها وتعزيز العلاقة بينها وبين الاتحاد الدولي المحاسبي (IFAS) واعتبرت لجنة المعايير المحاسبية بعد تشكيلها الهيئة ذات المسؤولية الأهلية التي تصدر باسمها البيانات في اصول المحاسبة الدولية.

[1] Bréve historique de l asb, revuerfrançaise de comptabité , n°380 septembre,paris 2005 page 24

منذ عام 1983 تسلمت عضوية اللجنة كل من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الإتحاد الدولي للمحاسبين وابتداء من جانفي 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتداء من 1999أصبحت اللجنة تضم 143عضو من 104 بلدان يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير المحاسبية الدولية في تلك المنظمات أو الدول التي لم تنظم إلى عضوية اللجنة [1]

وتعتمد لجنة معايير المحاسبة الدولية على سياسة تقضي أن يكون التعيين لعضوية الهيئة شاملا لممثلين عن ثلاثة بلدان نامية على الأقل، كما ينص دستور اللجنة على أن يضم المجلس أيضا ممثلين لا يزيد عددهم عن أربعة مؤسسات دولية ليست هيئات محاسبية مهنية، وانما لها إهتمام بالتقارير المالية، وقد أصبحت لجنة التنسيق الدولية كجمعيات المحللين الماليين أول المؤسسات غير المحاسبية في المجلس اعتبارا من 1 يناير. 1986 وفي عام 1983 توصلت لجنة معايير المحاسبة الدولية إلى إتفاقية عمل مشتركة مع الإتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) ،ومن الجدير بالذكر أن يتم التصويت رسميا على إنشائه بمدينة ميونيخ بألمانيا عام 1977 بهدف تنمية وتطوير المحاسبة في العالم بما في ذلك الجهود التي تستهدف التوفيق بين معايير المحاسبة المطبقة فب مختلف دول العالم.

وبناء على الاتفاقية المبرمة بين المنظمتين فإن الاتحاد الدولي للمحاسبين يلتزم بتنسيق الجهود الدولية الرامية إلى تطوير أطر عامة تحكم الجوانب الفنية والأخلاقية والتعليمية وذلك بإنشاء اللجان اللازمة [2]

المطلب الثاني :تعريف المعيار المحاسبي الدولي

بفعل تطور المبادلات التجارية بين الشركات متعددة الجنسيات في مختلف دول العالم، أصبح إجراء المقارنات بين القوائم المالية لهذه الشركات وفروعها أمرا عسيرا ، وأصبح من الصعب تقييم أداء الشركات وفروعها المختلفة في تلك الدول.

وقد ترتب عن ذلك الحاجة إلى معايير المحاسبة الدولية ، تأخذ بعين الاعتبار كل المشاكل والصعوبات وتحظى باعتراف من طرف الشركات الكبرى ومن طرف الدول.

[1] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، المكتبة الجزائرية، الجزائر ، 2008،ص:127

[2] أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي**، مكتبة المجتمع الجزائري، الأردن، 2010،ص:9-10.

فالمعايير المحاسبية تعبر عن أدوات قياس محاسبية تستخدم في مجال الإفصاح، والقياس والتقييم المحاسبي ، وهي تحظى بقبول عام لمعظم الأط راف المستخدمة والمستفيدة من القوائم المالية[1]

وتظهر الحاجة للمعايير المحاسبية من خلال:

1- تحديد وقياس الأحداث المالية للمؤسسة، فبدون المعايير المحاسبية لا يمكن الوصول إلى نتائج سليمة ودقيقة، وتعكس المركز الصحيح للأحداث المالية؛

2- إيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية، وغياب المعايير المحاسبية سوف يؤدي إلى عدم الوصول إلى نتائج قياس سليمة، بالتالي سوف تكون عملية الإيصال لتلك النتائج تعكس الواقع غير السليم؛

3- تحديد الطريقة المناسبة للقياس، ويلاحظ بأن المعيار يحدد عدد من الطرق التي قد يشار إليها في تنوع المعايير [2]

المطلب الثالث :الهيئات الممثلة لمعايير المحاسبة الدولية

لقد أسفرت عدة مؤتمرات ناتجة عن الضغوطات المتزايدة من مستخدمي القوائم المالية من ساهمين ومستثمرين ودائنين ونقابات واتحادات تجارية ومنظمات دولية وجمعيات حكومية عن تشكيل عدة منظمات استهدفت وضع المعايير الدولية وتهيئة المناخ اللازم لتطبيق هذه المعايير، وأهم هذه المنظمات:

أولا :لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

وهي منظمة مستقلة تهدف إلى إعداد معايير يمكن استخدامها من قبل الشركات والمؤسسات لدى إعداد القوائم المالية في جميع أنحاء العالم، وقد شكلت هذه اللجنة في عام 1973 إثر اتفاق بين المنظمات المحاسبية القائدة في كل من استراليا وكندا وفرنسا وألمانيا واليابان والمكسيك وهولندا والمملكة المتحدة وايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية .ومنذ عام 1983 شملت عضوية اللجنة كلا من المنظمات المحاسبية المهنية الأعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وابتداء من كانون الثاني 1996 صارت اللجنة تضم 116 منظمة من 85 دولة وابتداء من عام 1999أصبحت اللجنة تضم 143 عضوا من 104بلدان يمثلون مليوني محاسب، وقد شاع استخدام المعايير المحاسبية حتى من تلك المنظمات أو الدول التي لم تنضم إلى عضوية اللجنة بعد.

[1] محمد محمود عبد ربه، **المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، جامعة عين الشمس، مصر،،2000، ص:48

[2] حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية** ، دار الحنين، الأردن، ،1995، ص:47

وقد حدد دستور اللجنة أهدافها بما يلي: [1]

1- صياغة ونشر معايير المحاسبة ذات النفع العام الواجب التقيد بها لدى عرض القوائم المالية وتعزيز قبولها والتقيد بها في جميع أنحاء العالم؛

2- العمل بشكل عام على تحسين وتناغم المعايير والإجراءات المحاسبية والأنظمة المتعلقة بعرض القوائم المالية؛

3- مناقشة القضايا المحاسبية الوطنية فيما بين الدول المشاركة على نطاق دولي .

4- طرح افكار محاسبية يمكن تبنيها وإصدارها لمعايير دولية وتخدم المصلحة العامة [2]

وتحصل اللجنة على ايرادات من بيع منشوراتها كما تتلقى دعما ماليا من الإتحاد الدولي للمحاسبين وبعض المنظمات المحاسبية والشركات والمؤسسات الكبرى التدقيق .وتدار أعمال اللجنة من قبل مجلس يمثل ثلاثة عشرة دولة يعينهم الاتحاد الدولي، بالإضافة إلى ممثلين عن لجنة التنسيق الدولي لجمعيات المحللين الماليين واتحاد الشركات المسيطرة الصناعية في سويسرا والجمعية الدولية لمعاهد المدراء الماليين وهيئة معايير المحاسبة الدولية في أمريكا. FASB

وقد أسست اللجنة في عام 1995 المجلس الاستشاري الدولي من الأشخاص البارزين في المراكز الرئيسية في مهنة المحاسبة ومستخدمي القوائم المالية، ويتلخص دور المجلس الاستشاري في تعزيز قبول معايير المحاسبة الدولية وتعزيز مصداقية عمل اللجنة عموما عن طريق:

1- إعادة النظر باستراتيجية وخطط المجلس والتعليق عليها؛

2- إعداد التقرير السنوي حول فعالية المجلس في تحقيق أهدافه وفي تنفيذ أعماله؛

3تعزيز المشاركة في عمل اللجنة وقبولها من أوساط المهنة ومستخدمي القوائم المالية واتحادات العمال والأطراف الأخرى ذات العلاقة؛

4- السعي والحصول على التمويل اللازم لعمل اللجنة بشكل لا يضعف من استقلالها؛

5- إعادة النظر بالموازنة والقوائم المالية للجنة IASC ؛

ويعمل المجلس في بيئة تشجع الأعضاء والمنظمات الممثلة وأعضاء المجموعة الاستشارية وغيرهم على تقديم المقترحات التي تضمن تحديد المعايير القائمة أو إصدار معايير جديدة، مما يضمن جعل معايير المحاسبة الدولية معايير عالية الجودة [3]

[1] حنين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة 2،دار الثقافة، الأردن، 2011،ص: 106

[2] الأستاذ الدكتور مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقة لنظام المحاسبي المالي الجزائري ذر الهدى–عين مليلة الجزائر–2014، ص:44

[3] حنين القاضي، مأمون حمدان ، نفس المرجع السابق، ص:107

ثانيا :مجلس معايير المحاسبة الدولية(IASB)

لقد تم تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB في عام 1983 وذلك بموجب اتفاقية وقع عليها ممثلو الجهات المحاسبية المعنية في تسع دول وهي :استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا ، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية . وتولت اللجنة وضع المعايير المحاسبية الدولية IAS ، حيث أصدرت 41 معيارا لغاية نهاية عام 2000 ، ثم تم دمج بعض المعايير في معايير أخرى والغاء بعض منها فانخفض عددها إلى 30معيارا.

ويتبع لجنة المعايير المحاسبية الدولية لجنة اخرى يتعلق عملها بوضع تفسيرات للمعايير التي يتم إصدارها ويطلق عليها لجنة تفسي رات معايير المحاسبة الدولية SIC ويطلق على كل تفسير SIC حيث أصدرت اللجنة 34 تفسيرا منذ تأسيسها في عام 1977 لغاية نهاية عام 2000 ، وتم فيما بعد دمج كثير من هذه التفسيرات ضمن المعايير المحاسبية ذات العلاقة.

وفي عام 1982 تم زيادة عدد أعضاء اللجنة ليصبح 17 عضوا، منهم 13 عضوا ممثلين عن دول معينة يتم تعيينهم بواسطة اتحاد المحاسبين الفدرالي الدولي IFAC وأربع ممثلين عن منظمات تعنى بالتقارير المالية.

وفي عام 1984 تم تأسيس المجلس الاستشاري للجنة المعايير المحاسبية الدولية، أعقبه في عام1998 زيادة عدد أعضاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC إلى 140 عضوا تمثل جهات محاسبية من101 دولة، كذلك تم تعديل إسم اللجنة إلى مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB ، وتم كذلك تعديل مسمى المعايير المحاسبة الدولية IASs إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRSs ، وقد تم إصدار سبعة معايير تقارير مالية دولية لغاية عام 2007،وكذلك تمت مراجعة 17 معيارا من معايير المحاسبة الدولية IASs ، كذلك أعيد تسمية لجة التفسيرات SICلتصبح لجنة تفسير معايير التقارير المالية الدولية. IFRIC .

وفيما يتعلق بالمجتمع الدولي، فالدول بين مطبقة للمعايير بالكامل وبين مجيزة لتطبيقها، على أن الدول التي تمانع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية تتناقص سنويا بالتدريج، ولا بد لها في النهاية إن أرادت الانخراط في المجتمع الدولي من تطبيق المعايير المحاسبة الدولية [1]

[1] خالد جمال العجارات، معايير التقارير الدولية، إثراء، الأردن، 2012،ص:31-32

ثالثا :أهداف مجلس المعايير للمحاسبة الدولية [1]

يهدف مجلس المعايير المحاسبة الدولية إلى:

1- تطوير مجموعة وحيدة من المعايير الدولية Global accounting standarts عالية الجودة قابلة للفهم : understandable وملزمة Enforceable والتي تتطلب وجود معلومات ذات جودة و شفافة ومقاربة للبيانات والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المشاركين في أسواق رأس المال العالمية worlds captal Markets والمستخدمين الآخرين في صنع القرارات .

2- تعزيز الإستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير.

3- الأخذ في الحسبان والشكل المناسب حاجات الإقتصادية الناشئة والمنشآت الصغيرة ومتوسطة الحجم (IASB 2009).

4- تحويل المعايير المحاسبة الوطنية والمعايير المحاسبة الدولية لإعداد التقارير المالية إلى حلول ذات جودة عالية.

[1] أحمد حلمي جمعة- المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق- الطبعة الأولى دار الصفاء – عمان 2015، ص:416-417

المبحث الثالث :عرض القوائم المالية في ظل النظام المالي المحاسبي الجديد.

إن نقطة البداية في التحليل المالي هي القوائم المالية وتعتبر من المخرجات الأساسية للمحاسبة، حيث يقوم المحاسب بإعداد هذه القوائم بناءا على العمليات وتسجيلها وترحيلها وترصيدها ومن ثم يأتي دور المحلل المالي في تفسير البيانات والأرقام الموجودة في هذه القوائم حتى تستفيد منها جهات مختلفة.

المطلب الأول : مفهوم القوائم المالية و شروط إعدادها

تعرف القوائم المالية على انها تقارير مكتوبة عن الحالة المالية للشركة ويتضمن هذا التقرير قائمة الدخل وبيان الميزانية العمومية وبيان تغييرات صافي القيمة وبيان التدفق النقدي ويعد إعداد البيانات المالية الخطوة الاولى لإنشاء نضام الادارة المالية [1]

أولا :مفهوم القوائم المالية

"القوائم المالية هي عبارة عن أرقام تعبر عن العمليات التي قامت بها الشركة خلال السنة المالية ومرتبة حسب الهدف فهناك قوائم تقيس الوضع الحالي للشركة من حيث المديونية و الدائنية وهناك قوائم تقيس النقد الصافي من حيث الإيرادات المصروفات وأخرى تقيس التدفقات النقدية من تدفقات داخلة وأخرى خارجة [2]

"القوائم المالية هي المصدر الأهم والرئيس لتزويد المحلل المالي بالمعلومات والأرقام والبيانات المالية التي تمثل جميع جوانب المنشأة وتصف عملياتها، وتعد مهنة المحاسبة الجهة المسؤولة عن إعداد وإ صدار القوائم المالية ، ولكن دور المحلل المالي هو إستخدام تلك القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها يعني كل رقم من تلك القوائم المالية [3]

"القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشأة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي لعملية المحاسبة والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تعطي قدرة معينة من نشاط الأعمال [4]

"إن كلمة بيان أو كشف أو قائمة هي عبارة عن إعلان عن شيء يعتقد أنه صحيح و حقيقي والقوائم المالية بهذا المعنى هي إعلان عن ما يعتقد أنه حقيقي، ويتم إيصاله للمهتمين به معبرا عنه بلغة النقود، لذلك فان المحاسبين عند إعدادهم للقوائم المالية فهم يصفون بلغة مالية أو موقف المشروع والذين يعتقدون أنه يمثل بعدالة النشاطات المالية التي تمت خلال الفترة، والفترة قد تحدد كما هو شائع سنة مالية كاملة،

[1] **W.w.w.entrepreneur.com.retnieoed12-03-2019edita**l

[2] خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2010،ص:101

[3] هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن،2009،ص: 191

[4] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، الأردن،2006، ص:35

إن المنتج النهائي لأي نظام محاسبي هو القوائم المالية وهي عبارة عن تقارير تقدم للمهتمين بأمور المشروع سواء كانوا داخل أو خارج المشروع".

ثانيا :شروط إعداد القوائم المالية

عند إعداد وتقديم القوائم المالية يجب توفير المعلومات ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة وذات منفعة، الأمر الذي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار التوفيق بين التكلفة والعائد، إذ يجب أن تفوق منفعة المعلومات تكلفة إعدادها:

*القوائم المالية تضبط في أجل أقصاه ستة اشهر من تاريخ إقفال السنة المالية ، باستخدام الوحدة النقدية الوطنية.

- كل عنصر من مكونات القوائم لا بد أن يكون معروف بصورة واضحة وأن تظهر المعلومات التالية بصفة دقيقة:

*التسمية الاجتماعية، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للوحدة التي تقدم القوائم المالية؛

*طبيعة القوائم المالية (حسابات فردية، حسابات مجمعة، حسابات إدماجية)؛

* تاريخ الإقفال ؛

*العملة المستعملة ومستوى التقريب.

- كما توجد معلومات أخرى تسمح بالتعرف على الوحدة يجب ذكرها:

*عنوان المقر الاجتماعي، الشكل القانوني، مكان النشاط والدول المتواجدة فيها ؛

*الأنشطة الأساسية وطبيعة العمليات المنجزة؛

*إسم الشركة الأم و بالأخص إسم المجموعة المرتبطة بها الوحدة ؛

*العدد المتوسط للمستخدمين خلال الفترة ؛

*القوائم المالية تمسك إجباريا بالعملة الوطنية، ويمكن تقريب المبالغ إلى ألف وحدة ؛

*القوائم المالية تقدم معلومات تمكن من إجراء المقارنة مع الفترة السابقة، حيث أن كل عنصر من عناصر الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة يحتوي على العمود خاص بمبالغ الفترة السابقة وهو الأمر الذي لم يكن موجودا في المخطط المحاسبي [1]

[1] الياس بدوي، **دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، بسكرة،2009-2010 ،ص:38-39

المطلب الثاني : خصائص القوائم المالية وأهميتها:

أولا :خصائص القوائم المالية

تتمثل الخصائص النوعية للقوائم المالية في:

1- القابلية للفهم:

ويقصد بذلك إمكانية فهمها بشكل مباشر من قبل قراء القوائم المالية مع إفتراض أن لديهم مستوى معقول من الثقافة في مجال الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبة.

2- الملائمة:

وتكون المعلومات ملائمة عندما تفيد في إتخاذ القرارات من خلال القوائم المالية ومساعدتهم في تقييم الأحداث المتعلقة في المنشأة سواء كانت ماضية أم حاضرة أم مستقبلية.

3- القابلية للمقارنة:

ويقصد بذلك جعل مستخدمي القوائم المالية قادرين على إجراء المقارنات المختلفة بالاعتماد على القوائم المالية وذلك من خلال الاعتماد على أسس ثابتة في عملية القياس وعرض الأثر المالي للأحداث الاقتصادية وكذلك الإفصاح عن سياسات المحاسبة المستخدمة في القياس واعداد القوائم المالية والإفصاح عن أثر التغير في تلك السياسات واظهار القوائم المالية المقارنة للفترات السابقة[1]

4- الموثوقية:

وتعني أن تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق لما يجدر بها أن تمثله بعيدة عن أي تحيز ولا تتأثر بالأحكام الشخصية للقائمين على إعدادها، وتتضمن صفة الموثوقية الصفات الفرعية التالية:

-التمثيل الصادق: بحيث تكون المعلومات المالية ممثلة بصدق للعمليات والأحداث المالية التي حدثت في المؤسسة، والتي يتم التعبير عنها بالقوائم المالية؛

-الجوهر فوق الشكل :فيجب أن يتم الاهتمام بجوهرها وحقيقتها وليس الاكتفاء بشكلها القانوني، فلا توجد فائدة من معلومات يتطابق شكلها القانوني مع نماذج العرض القانونية ولكنها في ذات الوقت غير ممثلة للواقع بعيدة عن الحقيقة [2]

-الحياد :وتعني البعد عن التحيز الشخصي وتكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية معدة للاستخدام العام وليس بغرض تحقيق إهتمامات جهة معينة من المستخدمين؛

[1] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011،ص:274

[2] إلياس البدوي ،نفس المرجع السابق ،ص:39-40

- **الحذر والحيطة :** تعني هذه الخاصية وجود درجة من الحذر في إتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة في ظل حالات عدم التأكد، إلا أن ممارسة الحذر يجب أن تكون بقدر معقول ودون مبالغة، بحيث لا يسمح بتكوين إحتياطات سرية أو مخصصات مبالغ فيها، حيث تؤدي المبالغة في الحذر والتحفظ إلى جعل القوائم المالية غير محايدة وبالتالي عدم خاصية الموثوقية.

- **الاكتمال :** وتعني أن المعلومات المعروضة للقوائم المالية يجب أن تكون كاملة غير منقوصة، بعدم حذف أو إلغاء أي جزء منها سواء كان ذلك من خلال القوائم المالية أو من خلال التقارير المالية الأخرى.

ثانيا - أهمية القوائم المالية:

تبرز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة نقاط يمكن تلخيصها كالأتي:

تقديم معلومات عن التدفقات النقدية كالقروض وكيفية استخدام الاموال.

أداة اتصال؛ وسيلة في تقييم الأداء؛ وسيلة تساعد في إتخاذ القرار.

فالقوائم المالية تعتبر أداة لإيصال رسالة واضحة ومفهومة لمستعمل المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها وسيلة لربط علاقات بين المؤسسة والموردين، العملاء، البنوك .. ، كذلك وسيلة لتوفير المعلومات لمختلف الأقسام المكونة للمؤسسة.

أيضا تساعد القوائم المالية لتقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها وإ ستعمال الموارد الموضوعية تحت تصرفها ، فتستعمل في الحكم على المركز المالي للمؤسسة ومدى التقدم في تحقيق أهداف المؤسسة وكذا كيفية إستخدام موارد المؤسسة.

وتعتبر أيضا وسيلة لإتخاذ القرارات حيث تساعد الإدارة ومختلف الأطراف المتعاملين مع المؤسسة في إتخاذ القرارات اللازمة ، كالقرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل مساعدة الأطراف الأخرى التي تربطها علاقة مباشرة بالمؤسسة مثل الموردين ، العملاء ، البنوك في توجيه العلاقات المستقبلية [1]

المطلب الثالث : مستخدموا القوائم المالية و أهدافها

أولا :مستخدموا القوائم المالية [2]

-المستثمرين الحاليين و المستقبلين : الإهتمام بالمخاطرة و العائد المتحقق، تساعدهم في إتخاذ قرارات الإستثمار و تقييم قدرة المشروع على توزيع الأرباح بالنسبة للمساهمين؛

[1] -إلياس البدوي، نفس المرجع السابق، ص:06

[2] - قصابي إلياس، **تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة**، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22-2012/05/23، ص:06، نسخة إلكترونية

-الموظفون : تقديم معلومات متعلقة بالاستقرار و الربحية ، تقييم قدرة المؤسسة على دفع أجورهم؛

-الدائنون :المعلومات المتعلقة بآجال الإستحقاق و القدرة على السداد؛

-الموردون : المعلومات المتعلقة باستحقاق ديونهم؛

-العملاء : المعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة؛

-الحكومات و مؤسساتها : توزيع الموارد، نشاطات المؤسسة، تحديد السياسات الضريبية، إحصاءات الدخل الوطني؛

-الجمهور : معلومات متعلقة بتطور المؤسسة وتنوع نشاطها.

ثانيا:أهداف القوائم المالية[1]

تهدف هذه القوائم المالية إلى :

1 - توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاشتمارية و الاشمانية مع ضرورة صياغتها من اجل تبسيطها.

2- عرض جميع الأرقام والمعلومات والبيانات المالية الخاصة بالمنشأة لفترة زمنية معينة ؛

3- إعطاء مؤشر دقيق عن المركز المالي للمنشأة ؛

4- إستخدام نتائج عمليات المنشأة سواء طويلة الأجل أو القصيرة الأجل ؛

5- تحديد قيمة التغيرات في الموجودات والمطلوبات والموازنة بينهما وا ستخدام الجانب الأرجح ؛

6- التعبير عن الموجودات بالمنشأة والتزاماتها وتمثيل قيمتها بالموجودات النقدية والمتداولة والسائدة

المطلب الرابع : عرض القوائم المالية وفق النظام المالي المحاسبي الجديد

❖ **عرض قائمة المركز المالي**

1- **تعريف قائمة المركز المالي** :حسب المادة 33 من القانون رقم 11 - 07 المتضمن النظام المحاسبي المالي فإنه : "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم، ويبرز عرض الأصول والخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية(المتداولة)والعناصر غير الجارية .حيث أن الأصول ترتب حسب درجة سيولتها أما الخصوم حسب درجة إستحقاقيتها بالإضافة إلى مبدأ السنوية في التفرقة بين العناصر المتداولة وغير المتداولة[2]"

[1] - هيثم محمد الزغبي، مرجع سابق ، ص:180

[2] - بلعجوز حسين،التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، ملتقى وطني حول التشخيص المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، محمد الشريف مساعدية،22-2012/05/23،ص-ص:03-10

2- تحليل مكونات الميزانية المالية:

2-1 الأصول:

وتضم العناصر الاتية:

2-1-1- الأصول الجارية:

يجب أن يصنف الأصل على أنه جاري في الحالات الاتية:

- ✓ عندما يكون من المتوقع بيعه أو الاحتفاظ به للبيع أو الاستهلاك خلال دورة مالية واحدة؛
- ✓ عندما يتم الاحتفاظ به لأغراض المتاجرة أو لفترة قصيرة ويتوقع أن يتم بيعه خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية؛
- ✓ عندما يكون أصل نقدي أو معادلة نقدية ولا يوجد قيود على إستعماله.

وتتمثل الأصول الجارية فيما يلي:

- ✓ المخزونات؛
- ✓ الزبائن؛
- ✓ مدينون أخرون ؛
- ✓ حسابات الخزينة الموجب وما يعادلها[1]

2 - 1 - 2 الأصول غير الجارية:

هي الأصول التي يفوق بقائها السنة المالية داخل المؤسسة وتستخدمها لأغراضها الخاصة وتتمثل في:

- ✓ القيم الثابتة المعنوية وتضم شهرة المحل والقيم الثابتة الأخرى ؛
- ✓ القيم الثابتة المادية التي تتضمن الأ راضي،المباني،القيم الثابتة الأخرى ؛
- ✓ التثبيتات الجاري إنجازها؛
- ✓ التثبيتات المالية تصم سندات المساهمة، مساهمات وحقوق مماثلة ، القروض والأصول المالية غير الجارية [2]

2 - 2الخصوم:

وتضم العناصر التالية:

[1]- عبدالرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، جيطلي للنشر، الجزائر،2009، ص-ص:10-11

[2]- تقرير لجنة المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة: مجموعة طلال أبو غزالة، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الأردن،2011، ص:83

2-2-1 الخصوم الجارية:

يجب أن يصنف الخصم على أنه جاري في الحالات الاتية:

- ✓ عندما يتوقع التسوية خلال دورة التشغيل العادية للمؤسسة؛
- ✓ عندما يستحق السداد أو التسوية خلال 12 شهرا من تاريخ الميزانية وتتمثل في الموردون، الحسابات الملحقة، الضرائب.

2 - 2 - 2 الخصوم الغير الجارية:

وهي التي تفوق السنة المالية داخل المؤسسة وتتمثل في:

- ✓ القروض والديون المالية؛
- ✓ الضرائب المؤجلة والمخصصة؛
- ✓ الديون الغير المتداولة؛
- ✓ المخصصات والمنتجات المقيدة سلفا؛

3-2 رؤوس الأموال الخاصة :

وتتمثل فيرأس المال المصدر، رأس المال الغير المطلوب، علاوات، الاحتياطات، فرق اعادة التقييم[1]

يتحدد نموذج الميزانية المالية حسب **SCF** من خلال الشكل رقم (1) :

[1] -هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص-ص:263-264

الدول رقم : (01) الميز انية المالية حسب SCF

الأصول	القيمة الإجمالية	الإهتلاكات والمؤونات	القيمة الصافية	الخصوم	القيمة الإجمالية
الأصول الغير الجارية				**رؤوس الأموال الخاصة**	
التثبيتات المعنوية				رأس مال الصادرة	
التثبيتات العينية				رأس مال غير المطلوب	
أ راضي مباني				علاوات و احتياطات-	
تثبيتات عينية أخرى				احتياطات موحدة	
تثبيتات قيد التنفيذ				فروق اعادة التقيم	
تثبيتات مالية				فرق المعادلة	
مساهمات خرى وحسابات				النتيجة الصافية حصة-	
دائنة ملحقة بها				المجموعة	
قروض وأصول أخرى غير				رؤوس أموال أخرى الترحيل-	
جارية				من جديد حصة الشركة الموحدة	
أصل الضرائب المؤجلة				حصة الأقلية	
مجموع الأصول غير				المجموع (1)	
الجارية				**الخصوم الغير الجارية**	
الأصول الجارية				قروض و ديون مالية	
مخزونات ومنتجات قيد				ضرائب(مؤجلة ومخصصة)	
الصنع				ديون غير جارية أخرى	
الحسابات الدائنة و				مخصصات و منتجات	
الاستخدامات المماثلة				مقيدة سلفا	
الزبائن				**مجموع الخصوم غير الجارية**	
مدينون أخرون				**(2)**	
الضرائب والرسوم				**الخصوم الجارية**	
توظيفات وأصول مالية				الموردون والحسابات المرتبطة	
جارية				الضر ا ئب	
اخرى				ديون أخرى	
الخزينة				الخزينة	
مجموع الأصول الجارية				مجموع الخصوم الجارية (3)	

مجموع الاصول				مجموع الخصوم	

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على هوام جمعة، نفس المرجع السابق، ص. 265 :

❖ **عرض دول حسابات النتائج(الدخل)**

1 تعريف دول حسابات النتائج :"هو عبارة عن تقرير يبين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن الأعباء والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال الفترة حيث يكون الفرق بينهما نتيجة صافية للفترة التي تكون إما ربح أو خسارة ، الإيراد - المصاريف = النتيجة".[1]

"هو بيان تلخيص للأعباء والايرادات المؤسسة خلال السنة المالية الحالية لتبرز النتيجة الصافية إذا كانت مكسبا أو خسارة، تمكن المعلومات الموجودة في قائمة الدخل كل المستثمرين والدائنين من تقييم الأداء السابق للمنشاة فتساعد:

- ✓ المستثمرين : تقدير القيمة الاقتصادية للمؤسسة ؛
- ✓ الدائنين : تحديد إحتمال إسترداد حقوقهم بالمؤسسة[2] ."

وتحتوي قائمة الدخل حسب الطبيعة على مايلي:

- ✓ إنتاج السنة المالية هو عبارة عن رقم الأعمال مطروح منه تغير مخزونات المنتجات المصنعة وقيد التنفيذ والانتاج المثبت واعانات الاستغلال؛
- ✓ استهلاك السنة المالية وهو عبارة عن المشتريات المستهلكة مضاف إليها الخدمات الخارجية والإستهلاكات اللأخرى ؛
- ✓ القيمة المضافة للاستغلال وهو الفرق بين انتاج واستهلاك السنة المالية؛
- ✓ الفائض الاجمالي من الاستغلال وهو مجموع أعباء المستخدمين ،والضرائب والرسوم المدفوعة؛
- ✓ النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفائض الإجمالي من الاستغلال مضاف اليه منتجات العمليات الأخرى واستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات مطروح منها الأعباء العملياتية الأخرى والمخصصات والإهتلاكات والمؤونات؛
- ✓ النتيجة المالية وهي عبارة عن لافرق بين المنتوجات والأعباء المالية؛
- ✓ النتيجة الصافية للأنشطة العادية وهي عبارة عن الفرق بين أعباء ومنتجات الأنشطة العادية؛
- ✓ النتيجة الغير عادية وهي الفرق بين العناصر الغير عادية للمنتجات والأعباء؛

أهميتــه:

- يسمح بقياس مراقبة القدرة التجارية للمؤسسة

[1]- إلياس بدوي، مرجع سابق،ص:45

[2]- وردة سعاد، معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS تداعيات وأفاق تطبيقها على الإقتصاد الوطني، ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة ام البواقي، ص:167

- يعتبر المحلل لمؤشر مهم سواء لعمل المؤسسة أو للمنافسة
- يستعمل كأساس للتقديرات المستقبلية في حالة إستعمال التعبير الإقتصادي

النتيجة الصافية وهي الفرق بين النتيجة الصافية للأنشطة العادية والغير عادية [1]

الجدول رقم(2) :حسابات النتائج (الدخل)حسب الطبيعة

البيان	المبالغ
المبيعات والمنتوجات الملحقة الإنتاج المخزن أو المنتقص من المخزون الإنتاج المثبت إعانات الاستغلال	
1-إنتاج السنة المالية	
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	
2- إستهلاكات السنة المالية	
3- القيمة المضافة للإستغلال (1-2)	
أعباء المستخدمين الضر ائب و الرسوم والمدفوعات المماثلة	
4-إجمالي فائض الإستغلال	
المنتوجات العملياتية الأخرى الأعباء العملياتية الأخرى المخصصات للإهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	
5-النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
6-النتيجة المالية	
7-النتيجة العادية قبل الضر ائب(5+6)	

[1]- إسماعيل يحي التكريني واخرون، أسس ومبادىء المحاسبة المالية ، الطبعة الأولى، دار الحامد ، الأردن،2010،ص:259.

الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرائب المؤجلة(تغيرات) عن النتائج العادية	
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	
8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتوجات- عناصر غير عادية - أعباء-	
9- النتيجة غير العادية	
10- صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على غزاوي محمد، نفس المرجع.

وتحتوي قائمة الدخل حسب الوظيفة وذلك حسب خصوصيات كل مؤسسة من حيث النشاط والحجم، بحيث يمكن أن نجد عدة طرق وصور في تصنيف الأعباء حسب الوظيفة وهذا كما يلي:

- ✓ هامش الربح الإجمالي وهو عبارة عن الفرق بين رقم الأعمال وتكلفة المبيعات؛
- ✓ النتيجة العملياتية وهي عبارة عن الفرق بين منتجات أخرى عملياتية والأعباء الإدارية؛
- ✓ النتيجة العادية قبل الضريبة وهي عبارة عن مصاريف المستخدمين ومخصصات والإهتلاكات و أعباء مالية مطروح منها المنتوجات المالية ؛

النتيجة الصافية للسنة المالية وهي النتيجة الصافية للأنشطة العادية مضاف إليها المنتجات الغير عادية مطروح منها الأعباء غير العادية[1].

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد 29، الصادر في تاريخ 25 مارس2009، ص-ص:24-25.

الجدول رقم (3) :حسابات النتائج(الدخل)حسب الوظيفة

البيان	السنة N
رقم الأعمال كلفة المبيعات	
1-هامش الربح الإجمالي	
المنتوجات العملياتية الأخرى التكاليف التجارية الأعباء الإدارية الأعباء العملياتية الأخرى الإسترجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات	
2-النتيجة العملياتية	
المنتوجات المالية الأعباء المالية	
النتيجة المالية	
3- النتيجة العادية قبل الضرائب	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية الضرا ئب المؤجلة(تغيرات)عن النتائج العادية	
4-النتيجة الصافية للأنشطة العادية	
عناصر غير عادية - منتوجات. عناصر غير عادية - أعباء.	
5-النتيجة غير العادية	
6-صافي نتيجة السنة المالية	

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الغزاوي محمد ،مر جع سابق.

❖ **عرض قائمة التدفقات النقدية**

1- تعريف قائمة التدفقات النقدية: من القوائم الهامة جدا و الاجبارية في النظام المحاسبي المالي كما تم تخصيص المعيار المحاسبي الدولي (" IAS7) قائمة التدفقات النقدية "فهي الحجر الأساسي للتحليل المالي، والغرض منها هو توفير معلومات ملائمة لمستعملي القوائم المالية عن كل المتحصلات والمدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة زمنية، فالمؤسسة عليها دائما أن تسعى لتحقيق توازن مدروس بين السيولة والربحية باعتبارها هدفين متعارضين في المؤسسة.

هذه القائمة تمكن من تحديد المركز النقدي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة هي عادة نهاية السنة، وهي بمثابة رصيد للتدفقات النقدية الواردة للمؤسسة والصادرة منها أثناء القيام بالعمليات لاستغلالية، التمويلية والرأسمالية في المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة [1]

بساطة : هي قائمة تحدد مصادر النقدية المتحصلة خلال السنة واماكن انفاذها وتنقسم الى الانشطة التشغيلية ، الاستثمارية ، التمويلية.

2 مكونات دول تدفقات الخزينة

يتكون من ثلاث مصادر وتتمثل في:

1-2 التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية:

يقصد بالأنشطة التشغيلية تلك الأنشطة التي تولد مداخيل للمؤسسة ، والتي لا تنتمي للإستثمار والتمويل وتتشكل هذه التدفقات من النشاطات الأساسية للمؤسسة، وتتمثل هذه التدفقات في فرق تحصيلات الاستغلال ونفقات الاستغلال والذي يترجم نشاطات المؤسسة إلى تدفقات مالية موجبة وتدفقات مالية سالبة ، والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية تتضمن العمليات النقدية الداخلية والخارجية الاتية:[2]

1-1-2 التدفقات النقدية الداخلية من النشاطات التشغيلية :ومن أمثلتها:

- ✓ متحصلات من العملاء المدنيين و أوراق القبض؛
- ✓ متحصلات من الفوائد المدفوعة؛
- ✓ حصلات من عوائد الإستثمار في الأو راق المالية كالأسهم و السندات؛
- ✓ متحصلات من العقود المحتفظ بها بقصد المضاربة؛
- ✓ متحصلات نقدية من المال المعاد من الموردين و الناتج من مردودات المشتريات؛

[1]- إلياس بدوي، مرجع سابق،ص-ص:48-49

[2]- سوزان عطاد، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، بحث مقدم إستعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية منشور،غزة ، فلسطين،2006، ص-ص :65-66.

- ✓ تحصلات نقدية لمشروع تأمين.

2 - 1 - 2 التدفقات النقدية الخار ية من النشاطات التشغيلية

و من أمثلها:

- ✓ مدفوعات من شراء مواد خام أو بضائع؛
- ✓ مدفوعات لسداد العملاء الدائنون و أوراق الدفع؛
- ✓ مدفوعات رواتب الموظفين و الأجور؛
- ✓ مدفوعات نقدية للحكومة كالضرائب و الرسوم و الغرامات؛
- ✓ مدفوعات أخرى فوائد القروض و سداد ضريبة الدخل؛
- ✓ المدفوعات النقدية لعقود محتفظ بها للتعامل و الاتجار.

و للحصول على صافي التدفقات النقدية التشغيلية ذلك بإجراء الفرق بين التدفقات النقدية الداخلية و الخارجي.[1]

2 - 2 التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية

هي التدفقات النقدية الناتجة من النشاطات الإستثمارية التي تقوم بها المؤسسة من شراء و بيع الأصول الثابتة و كذلك الإستثما رات في الديون و ملكية الأسهم و السندات للمؤسسات ،و يشمل هذا النوع التدفقات النقدية المرتبطة بحيازة أو بيع الأصول الإنتاجية التي تستخدمها المؤسسة.

و تتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية العمليات النقدية الداخلية و الخارجية:

1-2-2 التدفقات النقدية الإستثمارية الداخلية [2]: و تتمثل في:

- ✓ المتحصلات التي تحصل عليها المؤسسة من بيع الأصول الإنتاجية مثل الأ راضي، المباني ،المعدات ، المواد الخام؛
- ✓ المتحصلات النقدية التي عليها المؤسسة من بيع الإستثمارات طويلة الأجل في الأسهم و السندات طويلة الأجل و العقارات المملوكة من قبل المؤسسة؛
- ✓ المتحصلات النقدية من سداد المستحقات فورية و القروض المقدمة لأط راف أخرى غير المؤسسات المالية؛
- ✓ المتحصلات النقدية للعقود المستقبلية و العقود الآجلة و عقود الخيار.

[1]- وردة سعاد، مرجع سابق، ص :169

[2]- كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية الأغراض والإستعمار، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006، ص:156.

2 - 2 - 2 التدفقات النقدية الإستثمارية الخارجية

و تتمثل في:

- ✓ المدفوعات النقدية للحصول على الممتلكات و المصانع و المعدات و الأصول غير الملموسة و الأصول طويلة الأجل الأخرى و أي نفقة تتحملها المؤسسة من أجل تصنيع الأصول الثابتة؛
- ✓ المدفوعات النقدية التي تدفع من أجل الحصول على إستثمارات طويلة الأجل ؛
- ✓ المدفوعات النقدية للعقود المستقبلية و العقود الآجلة.

3-2 التدفقات النقدية من النشطات التمويلية

يقصد بالنشاط التمويلي كما هو وارد بمعيار الأنشطة التي ينتج عنها تغيرات في حجم و مكونات حقوق الملكية، و الإقتراض بالمؤسسة و هو النشاط المتعلق بالحصول على موارد التمويل للأصول سواء من قروض أو إصدار أسهم، و تتمثل فيما يلي:

- ✓ المقبوضات النقدية الناشئة من إصدار الأسهم أو الصكوك الملكية الأخرى ؛
- ✓ المدفوعات النقدية للملاك للإقتناء و إسترداد أسهم المؤسسة؛
- ✓ المقبوضات النقدية من إصدار صكوك المديونية و القروض و أوراق الدفع و السندات؛
- ✓ السندات النقدية للمبالغ المقترضة؛
- ✓ المدفوعات النقدية التي يدفعها المستأجر لتخفيض الإلتزام القائم و المتعلق بعقود التأخير التمويلي،
- ✓ سداد توزيعات الأرباح[1] .

3 طرق إعداد دول تدفقات الخزينة-

و يتم بطريقتين و هما:

[1]- كمال الدين الدهراوي، نفس المرجع السابق ، ص :157

1-3 الطريقة المباشرة

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري ترتكز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول و خروج التدفقات النقدية الإجمالية" الزبائن، الموردين، الضرا ئب " قصد الحصول على تدفق للخزينة صافي، و يتم تقريب و مقارنة هذا التدفق الصافي مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية[1] .

الجدول رقم(4) :دول التدفقات النقدية(الطريقة المباشرة)

البيان	ملاحظة	السنةN	السنةN-1
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال. تحصيلات المقبوضة من الزبائن. المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين. الفوائد والمصاريف المالية المدفوعة. الضرائب على النتائج المدفوعة.			
تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية(الاستثنائية)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستغلال(أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مادية ومعنوية. التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المادية والمعنوية. تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية. التحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة المالية. الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية. الحصص والاقساط المقبوضة حتى النتائج المستلمة.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل. التحصيلات الناتجة عن إصدار الأسهم. حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها.			

[1]- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية الفصل الرابع "جدول سيولة الخزينة"، قرار يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد19، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009 ، ص-ص :26-27.

التحصيلات المتأتية من القروض.			
صافي تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة التمويل (ج)			
تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات			
تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية			
الخزينة و معدلاتها عند اقفال السنة المالية			
تغير الخزينة خلال الفترة			
المقارنة مع النتيجة المحاسبة			

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الياس بدوي، مر جع سابق، ص. 52 :

2-3 الطريقة الغير مباشرة

إن الطريقة الغير مباشرة في تقديم جدول تدفقات الخزينة المحدد من قبل المشرع الجزائري ترتكز على تصحيح و تسوية النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان آثار المعاملات دون التأثير في الخزينة" و الإهتلاكات ، تغيرات الزبائن ،المخزونات، تغيرات الموردين".[1]

الجدول رقم(5): جدول التدفقات النقدية(الطريقة غير المباشرة)

البيان	الملاحظة	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من انشطة الاستغلال			
صافي نتيجة السنة المالية			
تصحيحات (تسويات) ل:			
*الإهتلاكات والمؤونات.			
*تغير الضرائب المؤجلة.			
*تغير المخزونات.			
*تغير الزبائن وحسابات الحقوق الأخرى			
*تغير الموردين والديون الاخرى			
*نقص أو زيادة في قيمة التنازل الصافية من الضرائب			

[1]- حسن أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجد الثاني، العدد الثاني ، دمشق ، 2008، ص-ص :215-217.

تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ) تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات الاستثمار تسديدات لحيازة قيم ثابتة. التحصيلات عن عمليات التنازل عنال قيم الثابتة. تأثير تغيرات محيط الادماج(التجميع)			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار(ب) تدفقات الخزينة المتأتية من عمليات التمويل			
الحصص المدفوعة للمساهمين زيادة رأس المال النقدي إصدار القروض تسديد القروض			
تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات التمويل(ج)			
تغير الخزينة للفترة(أ+ب+ج)			
الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية الخزينة ومعدلاتها عند اقفال السنة المالية تأثير التغيرات سعر العملات الأجنبية			
تغير الخزينة خلال الفترة			

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الياس بدوي، مر ع سابق، ص. 53 :

❖ **عرض قائمة التغير في حقوق الملكية (الأموال الخاصة)**

1- تعريف قائمة التغير في حقوق الملكية- :

"معظم المؤسسات كانت تقدم ضمن الملاحق جدول يبين تطوير الأموال الخاصة، بينما جعل المعيار (IAS 1) هذه الوثيقة وحدة مستقلة ضمن القوائم المالية، يتم من خلالها تحليل التغيرا ت المنجزة على كل العناصر المكونة للأموال الخاصة خلال الفترة ، تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية من القوائم المالية الحديثة، وقد تم استحداثها لتوضيح الحركات التي تطرأ على رؤوس الأموال الخاصة.

- قائمة تغيرات الأموال الخاصة تقدم المعلومات الواجب ادرا جها والمتعلقة بالحركات المرتبطة ب:

✓ النتيجة الصافية؛

✓ كل عناصر النواتج والأعباء، الأرباح والخسائر المسجلة ضمن الأموال الخاصة ؛

✓ تأثير تغيرا ت الطرق وتصحيح الأخطاء على كل عنصر من الأموال الخاصة.

النتيجة الإجمالية للفترة والتي تناسب مجموع العناصر السابقة ؛

العمليات الخاصة بزيادة ونقصان الأموال الخاصة ؛

توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الفترة[1]."

2 - مزايا قائمة التغير في حقوق الملكية

وتحقق هذه القائمة المزايا الاتية:

✓ التعرف على مقدار حقوق الملكية وبنودها وأي تفصيلات أخرى ؛

✓ التعرف على التغيرات التي تحدث لحقوق الملكية خلال الفترة؛

✓ التعرف على بنود المكاسب والخسائر التي تم الإعتراف بها مباشرة في حقوق الملكية مثل" :المكاسب والخسائر المتعلقة ببيع الاستثمارات المتاحة للبيع[2]."

[1]-إلياس البدوي ، مرجع سابق ، ص:54.

[2]-خالد جمال الجعارات، مرجع سابق ، ص: 30.

الجدولرقم (6): جدول تغير الأموال الخاصة

البيان	الملاحظة	رأسمال الشركة	علاوة الإصدار	فارق التقييم	فارق إعادة التقييم	الإحتياجات والنتيجة
الرصيد في 31 ديسمبر N-2						
التغيرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إعادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N-1						
التغيرات في الطريقة المحاسبية تصحيح الأخطاء الهامة إ عادة تقييم التثبيتات الأرباح والخسائر غير مدرجة في الحسابات في حسابات النتائج الحصص المدفوعة زيادة رأسمال صافي نتيجة السنة المالية						
الرصيد في 31 ديسمبر N						

المصدر :من إعداد الطالب بالإعتماد على الياس بدوي، مر جع سابق، ص55 :

خلاصة الفصل:

تعتبر المعايير المحاسبية الدولية هي ناتج الإقتصاد العائد في مجال المال والأعمال ، حيث أصبح الأساس والإطار الذي تمارس فيه المنشأة الإقتصادية أعمالها المحاسبية الناتجة عن العمليات والأحداث المالية على المركز المالي للمؤسسة ونتائج أعمالها ولقد تم إصدار هذه المعايير من قبل هيآت متخصصة والتي تضم في صفوفها ممثلين الهيآت المحاسبية المهنية والخبراء ، وقد شملت هذه الأخيرة مجالات محاسبية عديدة تخص إعداد وعرض القوائم المالية بشكل يتلاءم مع متطلبات مستعملي القوائم المالية على الصعيد الوطني والدولي مع توفير معلومات ذات شمولية وشفافية وذات جودة عالية تساعد في بناء قرارات سليمة

-ومن خلال هذا الفصل إستخلصنا أن المعايير المحاسبية الدولية ركيزة من الركائز التي تعتمد عليها كل المؤسسات ولا يمكن الإستغناء عنها ، ويعتمد على المهنيون في جميع الدول.

الفصل الثاني:

تحليل القوائم المالية باستخدام النظام المحاسبي المالي الجديد.

تمهيد الفصل:

في ضوء التطورات التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، وعملا على تشجيع وجذب الاستثمار الحقيقي والمالي بات من الضروري توفير أسس وقواعد، ومفاهيم محاسبية موحدة للمؤسسات بكافة أشكالها القانونية، ومختلف أحجامها ونشاطاتها، لهذا أصبح من الضروري أن تنتهج المؤسسات الجزائرية النظام المحاسبي المالي الجديد الذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وهذا من أجل الوصول بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية إلى إعداد، وتحليل القوائم المالية بكل شفافية، وافصاح تام على المعلومات التي يمكن أن يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في بناء القرارات وتعتبر بداية 2010 هي الانطلاق الرسمي لإعداد قوائم وفق مبادئ المحاسبة التي نص عليها القانون الخاص بالنظام المحاسبي المالي الجديد، والذي يهدف إلى تحقيق قراءة موحدة للقوائم المالية دوليا.

وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى ما يلي:

- **المبحث الأول** : ماهية المخطط المحاسبي الوطني؛
- **المبحث الثاني** : ماهية النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- **المبحث الثالث** : تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول :دراسة وتحليل المخطط المحاسبي الوطني

بعد الاستقلال، استعانت الجزائر بالمخطط المحاسبي الفرنسي العام (PCG) لعام 1957 ، والذي بقي ساري المفعول حتى عام" 1976 " ، تاريخ تطبيق المخطط المحاسبي الوطني (PCN)بموجب أمر29 " أفريل" 1975 ، الذي يواكب ويتكيف مع الاقتصاد المخطط الذي تبنته الجزائر آنذاك .حيث أصبح يمثل المصدر الرئيسي للتشريع المحاسبي بالج زائر، التشريع الذي لم يعرف إلا بعض التغيرات منذ صدوره.

المطلب الأول :لمحة عن المخطط المحاسبي الوطني(PCN)

أولا : مراحل التطور التاريخي للمخطط المحاسبي الوطني

وضع المخطط المحاسبي الوطني حسب معايير الاقتصاد الموجه أو المخطط، لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي على مستوى التشغيل والإنتاج، وبالتالي وضع لتلبية حاجات المحاسبة الوطني . أما عن التطور التاريخي للمعايير المحاسبية في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، هي الفترة التي عرفت إنجاز عدة برمج استثمارية هامة منها:

- برامج إنتاجية خلال سنوات الستينات والسبعينات.
- برامج اجتماعية وقاعدية خلال الثمانينات والتسعينات.

والتطرق إلى النشاط المحاسبي يسمح لنا بالتوقف على المراحل التالية [1]:

✓ في 5 ماي 1972 بمناسبة التنصيب الرسمي للمجلس الأعلى للمحاسبة، حدد وزير المالية آنذاك الأهداف المسندة للمخطط الوطني المحاسبي وهي:

1- استعمال حسابات تتماشى و متطلبات الشركات والمؤسسات العمومية؛

2- يسمح للدولة بمراقبة القطاع العمومي والقطاع الخاص، وتكون هذه المراقبة باستعمال النتائج المحصل عليها من خلال النشاطات السنوية؛

3- اعتماد الجرد المستمر في تقييم المخزونات؛

4- استخدام الحسابات المؤقتة(الوسيطة)؛

5- استعمال المخطط المحاسبي الوطني (PCN) يسمح للمؤسسة بتحقيق أهداف إحصائية، تعتبر كأداة تسيير فعالة تستطيع من خلالها اتخاذ القرارات اللازمة لتحسين تسيير المؤسسة على ضوء النتائج المحاسبية؛

6 - يعتبر المخطط الوطني المحاسبي وسيلة للتحكم في التنظيم والتوقعات الاقتصادية، داخل المؤسسات الجزائرية؛

7 - إعتماد معايير واضحة في إعداد الوثائق المحاسبية؛

8- إمداد المحاسبة الوطنية بمعلومات ذات دلالة واضحة، يمكن إعتمادها كأداة إحصائية تنبؤية[1] 1 .

[1]- حواس صلاح، **التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية**، أطروحة دكتوا ره، غير منشورة، جامعة – الجزائر، سنة 2008.

✓ وفي الثمانينات تحول المجلس الأعلى للمحاسبة إلى المجلس العالي لتقنيات المحاسبة، والذي قام بإنشاء أربعة مخططات محاسبية قطاعية:

- القطاع الزراعي سنة 1987 ؛
- قطاع التأمينات سنة 1987 ؛
- قطاع البناء والأشغال العمومية الصادر سنة 1988 ؛
- القطاع السياحي الصادر سنة 1989 ؛
- القطاع البنكي الصادر سنة. 1992

تقدم هذه الخمسة مخططات عموما قائمة الحسابات، شرح المصطلحات وقواعد سير الحسابات والوثائق الشاملة الخاصة:

- من " 1998 - 1991 " عرف الاقتصاد الج زائري خلال هذه المرحلة تحولا، حيث دخل مفهوم اقتصاد السوق واستقلالية المؤسسات وتم تحويلها إلى شركات ذات أسهم، وذات مسؤولية محدودة، مما أجبر العديد من الهيئات المختصة بالتدخل في معايير المحاسبة في الجزائر؛[2]2

- اتخذت الإدارة العامة للمحاسبة على مستوى وزارة المالية إجراءات من أجل مخطط الحسابات مع نشاط المؤسسات التجارية خصوصا؛

- المجلس الوطني للخبراء المحاسبين محافظي الحسابات والمحاسبة المعتمدين كلفوا بنص القانون 91/08 والمرسوم التنفيذي 920/20 ؛

- تعريف الطرق العادية للتفتيش والمراقبة؛

- إبداء كل رأي حول المسائل التقنية المتعلقة بالمحاسبة قانونيا وماليا.

كما تم اتخاذ إجراء بإنشاء المجلس الوطني للمحاسبة " 2004 - 1998 " CNC " بمرسوم تنفيذي رقم:96-318 و تم تنصيبه من طرف وزير المالية وحدد له هدفين:

- مراجعة المخطط المحاسبي الوطني مع الأخذ بعين الاعتبار التحولات السياسية والاقتصادية المسجلة منذ 1998؛

- متابعة أشغال إعداد المعايير من أجل تحرير مخططات محاسبية للقطاعات وابداء الرأي حول المسائل المطروحة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

- السعي إلى تحديث المخطط المحاسبي الوطني، حيث أوكلت المهمة لمجموعة خبراء فرنسيين تابعين[3]:

---

[1]- حمادي نبيل ، مرجع سابق، ص:05.

[2]- حواس صالح، مرجع سابق، 198.

[3]- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، دكتو ا ره في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، 2004، 172

- المجلس الوطني للمحاسبين". CNC "
- مجلس المنظمة الفرنسية للخبراء المحاسبين". CSOEC "
- الهيئة الوطنية لمحافظي الحسابات". CNCC "

شكل المجلس لهذا الغرض لجنة قيادة، تضطلع بمهمة التنسيق، ثم توزيع أعمال هذه اللجنة على أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى :تشخيص حالة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛
- المرحلة الثانية : إعداد مشروع نظام محاسبي جديد؛
- المرحلة الثالثة : التكوين لمخطط المحاسبي الجديد ومعايير المحاسبة الدولية؛
- المرحلة الرابعة :المساعدة على تحسين عمل المجلس الوطني للمحاسبة.

ثانيا :أهداف ومبادئ المخطط المحاسبي الوطني [1]

يهدف المخطط المحاسبي الوطني إلى ما يلي:

- التسجيل الكامل : أي تسجيل البيانات المحاسبية وحفظها وفق الترتيب الزمني الذي تحقق فيه.

- مراقبة مدى صحة ودقة البيانات، والقيام بعملية التصحيح؛

- في المؤسسة التنظيم يتجسد من خلال تبنيها المخطط المحاسبي مع اختيار نماذج للوثائق اللازمة والإجراءات المختلفة؛

- تدقيق المحاسبة من طرف مصلحة الضرائب؛

- توفير معلومات للهيئات الاقتصادية؛

- تسهيل عملية التنبؤ بشكل أساسي من أجل متطلبات التخطيط المركزي الجزائري؛

- إعداد أداة تسيير ديناميكية، تسمح باتخاذ القرارات ومراقبة تطبيقها من أجل تعديل اتجاه المؤسسة في الوقت المناسب، وبالتالي وضع أسس جديدة لتقدير التسيير.

أما المبادئ[2] :

- مبدأ الكيان القانوني المادة 1 من الأمر 75 - 35 تحدد المؤسسة الملزمة بتطبيق المخطط المحاسبي الوطني؛

- مبدأ العملة النقدية نص المادة 9 على استعمال العملة الوطنية؛

[1]- بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص:39

[2]- بوتين محمد، نفس المرجع السابق ، ص:40

- مبدأ الجدية تنص عليه المادة 13 من الأمر 75 - 35 حيث تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر المحاسبية وتسجيل التدفقات بعناية؛

- مبدأ سنوية الدورات تنص عليه المادة 16 من الأمر 75 - 35 يحدد تاريخ إغلاق كل دورة في12 – 31

- مبدأ التكلفة التاريخية تنص عليه المادة 18 و 21 من الأمر 75 - 35 في تقييم كل عناصر الميزانية؛

- مبدأ الحيطة والحذر تنص عليه المادة 22 من الأمر 75 - 35 الذي بمقتضاه يسمح للمؤسسات بتأسيس مؤونة لتدني قيم الأصول وذلك في حدود المعقول؛

- مبدأ استقلالية الدورات ويمكن استنتاجه من خلال المبادئ السابقة الذكر بما في ذلك ضرورة القيام بالجرد السنوي عند كل دورة؛

- مبدأ ثبات طرق تقسيم الحساب ويمكن استنتاجه من خلال مبدأ التكلفة التاريخية.

المطلب الثاني :نقائص المخطط المحاسبي الوطني

أولا :النقائص المتعلقة بالجانب النظري للمخطط المحاسبي الوطني

إن طريقة تقديم المخطط المحاسبي الوطني تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري من حيث الإطار المفاهيمي، المصطلحات المستعملة والحسابات المرتكبة.

✓ **التقصير المفاهيمي** [1]

يتعلق التقصير المفاهيمي بالإطار المفاهيمي، الأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية وأيضا المبادئ المحاسبية المرتبطة بتعريف المفاهيم المحاسبية والتنسيق المحاسبي.

غياب إطار مفاهيمي ولو بسيط وبدون أي مرجعية تذكر من جهة، ومن جهة أخرى فالمشاكل والحالات الجديدة غير المتوقعة من طرف المخطط المحاسبي الوطني، وان كانت مفسرة من طرف أصحاب الاختصاص غير أن هذه التفسير ات لا تكون حتما متطابقة، كما أن عدم إعطاء تعريف واضح ودقيق للأهداف ومستعملي المعلومة المحاسبية يدرج ضمن التقصير المفاهيمي.

يعطي النطاق الحالي للمخطط المحاسبي الوطني امتيازا لمعلومات الاقتصاد الكلي والإحصاء عن طريق عرض وتصنيف وترتيب البيانات المحاسبية حسب طبيعتها وعلى سبيل المثال فإن إعداد جدول حسابات النتائج يسهل حساب الناتج الخام والقيمة المضافة ... الخ.

غير أنه على المستوى الدولي هدف المحاسبة هو تلبية احتياجات العديد من المستعملين للمعلومة المحاسبية كالمستثمرين، المساهمين، الملاك ... الخ.

كما أن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح ولم يتم إعطاء تعا ريف واضحة لبعض المفاهيم مثل : الأصول، الخصوم، الأموال الخاصة، النواتج، التكاليف.

[1]- فيروز خويلدات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ،سنة 2010، ص:60.

ولم يدقق شروط مسكها في الحسابات، وعند إجراء تعديلات على المخطط المحاسبي الوطني بإحداث مخططات قطاعية، أهمل كثيرا الجانب الخاص بتطوير واستعمال المحاسبة التحليلية.

✓ **مشاكل التقصير على مستوى المصطلحات** [1]

- عدم الدقة ووجود العديد من الثغرات والتناقصات في بعض المصطلحات المستعملة؛
- المصطلحات القاعدية للمحاسبة غير معرفة بدقة مثل الصادقة، الشفافية المالية، منفعة المعلومة الأهمية النسبية، محاسبة التعهدات، استمرارية الاستغلال .... الخ؛
- المخطط المحاسبي لم يعط تعاريف دقيقة لبعض العناصر المحاسبية ونذكر على المثال لا الحصر ما يلي:

- الأصول(مع مرجعية فكرة مراقبة المصادر، الحوادث السابقة، الفوائد الاقتصادية المستقبلية)؛
- الخصوم(مع مرجعية فكرة الواجبات الراهنة، الوقائع السابقة، خروج المصادر المستقبلية)؛
- النواتج(مع مرجعية فكرة نمو المنافع الاقتصادية خلال سير النشاط وزيادة الأموال الخاص)؛
- التكاليف(مع مرجعية فكرة التقليل من المنافع الاقتصادية خلال القيام بالنشاط العادي للمؤسسة وتقليل الأموال الخاصة.)
- تعريف رأس المال المالي ورأس المال المادي غير مدقق ونفس الشيء عند التفريق بين الأصول العادية وغير العادية والخصوم العادية والخصوم الغير سائلة ونذكر على سبيل المثال فيما يخص الأصول العادية، الاستثمارات الأراضي، المباني، التجهيزات ....الخ .أما الأصول غير العادية فيمكن ذكر الإعانات الحكومية هذا من جهة ومن جهة أخرى فيما يخص الخصوم العادية نذكر الموردين، أوراق الدفع، القروض البنكية، أما الخصوم غير العادية يمكن ذكر القرض الإيجاري والخصوم المالية.

✓ **غياب فكرة الحسابات المركبة على مستوى المخطط المحاسبي الوطني** [2]

يطبق الدليل المحاسبي الوطني في صيغته الأصلية على المؤسسات الصغيرة ولا يشير إلى المجمعات التي من شأنها تأسيس المعايير المحاسبية الدولية، وهذا سواء من الجانب المنهجي أو المحاسبي.

إن مشروع الدليل المحاسبي للشركات القابضة يفرض استعمال نفس القواعد على المجمعات مع منح هذه الشركات التي لها مساهمات في الخارج إمكانية تجميع حساباتها وفقا للمعايير المحاسبية الدولية.

كما يجب الإشارة إلى أن عدد المؤسسات الملزمة بتجميع حساباتها والناشطة بالجزائر ضئيل جدا حيث يفرض القانون هذا الإجراء على المؤسسات المسعرة في البورصة.

ثانيا :النقائص المتعلقة بالجانب التقني للمخطط المحاسبي الوطني

[1]- فيروز - خويلدات، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، مرجع سابق، ص:73

[2]- تقرير اللجنة المكلفة بالإصلاح المخطط المحاسبي الوطني،سنة 1999، ص:09.

- ✓ ترتبط هذه النقائص أولا بالإطار المحاسبي، من حيث أن تبويب المخطط المحاسبي الوطني الحالي لا يحتوي على الحسابات التي أصبح وجودها ضروري خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد السوق، منه على سبيل المثال :رأس المال الصادر ورأس المال المكتتب غير المطلوب في المجموعة الأولى، والاستثمارات المالية في المجموعة الثانية، والنواتج للقبض في المجموعة الرابعة؛
- ✓ أما فيما يخص تصنيف الحسابات، فلم توضح الأصول الجارية وغير الجارية، والخصوم الجارية وغير الجارية، من ناحية أخرى فان تعريف مجموعات الأصول مبني على أساس قانوني(الذمة المالية)الأمر الذي لا يمكن المؤسسة من تقييم أدوات الإنتاج، والتمييز بين أصول الاستغلال وخارج الاستغلال .كذلك لا يفرق بين سندات التوظيف التي هي قصيرة المدى وسندات المساهمة التي تعتبر استثمار لها قيمة دائمة؛
- ✓ في الجانب الخاص بالوثائق الختامية، نجد أن المؤسسة مطالبة بإنجاز العدد الهائل سبعة عشرة جدولا بالتفصيل لجميع الحسابات التي جاءت في المخطط مهما كان حجم نشاط المؤسسة هذا من ناحية، من ناحية أخرى الميزانية وجدول حسابات النتائج لا يظهر معلومات الفترة السابقة حتى يمكن إجراء المقارنة.

فعلى مستوى **الميزانية** فان وضعية الذمة المالية أهم من الوضعية الاقتصادية حيث لا تعكس القيمة الجارية من خلال استخدامها للتكلفة التاريخية في تقييم الأصول والإلتزامات ، كما توجد صعوبة في تحديد مدى إمكانية تحصيل حسابات المدينين، وقابلية المخزون للبيع، وكذا العمر الإنتاجي للأصول المملوكة والعناصر المعنوية.

أما في **جدول حسابات النتائج** لا يفرق بين النتيجة الجارية والنتيجة المالية[1].

- ✓ قواعد التقييم و التسجيل المحاسبي حتى و إن وجدت فهي عامة، فالمخطط الوطني يعتمد على التكلفة التاريخية كطريقة للتقييم في تاريخ الجرد، لم تحدد طريقة لتقييم المدخولات و المخرجات من المخزن بل تركت الحرية للمؤسسات في اختيار الطريقة المناسبة لها، بعكس النظام المحاسبي المالي الذي يتم فيه التقييم بالقيمة العادلة للعناصر النقدية . كذلك الأحداث اللاحقة لتاريخ الإغلاق لم يتم معالجتها والمخطط المحاسبي لم يقدم أي توضيح حول طرق الاهتلاكات، وكذا معادلاتها، وكيفية تكوين مؤونة تدني المخزونات و الحقوق المشكوك في تحصيلها؛
- ✓ أخيرا التعاريف المقدمة لبعض المجموعات وفروعها لا تناسب محتواها، مثلا في المجموعة الأولى حساب 18 الربط بين الوحدات لا يمثل وسيلة للتمويل المقدمة أو المتروكة تحت تصرف المؤسسة.

[1]- شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، ماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، جامعة الجزائر، سنة 2009، ص :16.

أما في المجموعة الرابعة نجد حسابات لا تمثل حقوق مثل حساب 40 حسابات الخصوم المدينة، المصروفات قيد التعيين، سندات المساهمة والكفالات، أما حساب 42 يضم حسابات ليست لها علاقة بالاستثمارات، يعكس النظام المحاسبي المالي الذي يقدم مصطلحات وتعريفات أكثر وضوح.

- ✓ أما فيما يخص المعالجة المحاسبية لبعض العمليات نجد أن المخطط المحاسبي أهمل القروض الإيجارية، والعمليات المنجزة بالعملة الأجنبية، الإدماج والتصفية.

ويمكن تحديد جوانب القصور فيما يلي:

- اعتماد مبدأ التكلفة التاريخية وظهور مشكل التضخم؛
- إهمال المقاربة الوظيفية في إعداد القوائم المالية؛
- عدم اعتماد جداول تدفقات الخزينة.

المطلب الثالث :مبر رات التوحيد المحاسبي في الجزائر

تتمثل مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر كالاتي:

أولا :الحاجة إلى قواعد محاسبية موحدة على المستوى الدولي

إن توسع وعولمة أنشطة المنظمات أدى إلى تزايد تعاملات المؤسسات الأجنبية ما نتج عنه ضخامة في الاحتياج المالي، الذي يمثل أساس التطور الحديث لأسواق رؤوس الأموال الأجنبية، فهذه الرؤية دائما في تز ايد مستمر مما يستدعي اللجوء إلى المحاسبة كونها تعتبر وسيلة اتصال عن طريق محتواها ووسائل تطبيقها من بلد إلى أخر، فالقواعد الأساسية للمحاسبة يتم إعداد ها على المستوى الوطني، وهذا تماشيا والأهداف المحلية كإبراز الوضعية المالية للمستثمرين وللسلطات الجبائية والبنوك[1] .

ثانيا :التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر [2]

إن توجهات الاقتصاد الجزائري وانفتاحه على الاقتصاد العالمي جاء لمواكبة ما يدور على الساحة العالمية سواء من ناحية تطوير العلاقات الاقتصادية الخارجية، او من ناحية التطور التكنولوجي والمقتضيات الصناعية الحديثة، تسعى الج زائر اليوم الى زيادة نسبة الاستثما رات الأجنبية في الجزائر، ودخول العديد من المؤسسات الدولية للاستثمار فيها عن طريق جلب المستثمرين الأجانب، من خلال تبسيط الإجراءات والمعلومات المالية والمحاسبية لوقايتهم من المشاكل، كما تعمل الج زائر على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الذي باشرت فيه، ومما زاد في تعزيز هذا المسار الارتباطات الجديدة للجزائر خاصة مع الاتحاد الأوروبي والمنظمة العالمية للتجارة وما يترتب عنها من فتح المجال للاستثمار الأجنبي.

[1]- عبد الناصر نور، طلال حجازي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية " متطلبات التوافق والتطبيق"، دليل المحاسبين،ص:05.

[2]- سليمان مصطفى الدهمه "المبادئ وأساسيات علم المحاسبة" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2008، الطبعة الأولى،ص:33.

ثالثا :محدودية المخطط المحاسبي الوطني [1]

نتيجة للإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الج زائر والتي مست المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة يتضح جليا آن المحيط المحاسبي الوطني لم يعد يلاءم ويساير المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناشئة عن التحولات الجديدة التي تعيشها الجزائر، وهي من بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى التوجه بنظامها المحاسبي نحو مفهوم المحاسبة المالية حيث نجد آن طريقة تقديم المخطط القديم كانت تظهر العديد من التقصير على مستوى الجانب النظري، مما لا يتناسب مع الأوضاع الجديدة، كما آن المبادئ المحاسبية غير معبر عنها بشكل واضح وعدم ملائمة المخطط المحاسبي الوطني مع احتياجات الشركات الأجنبية القائمة بالجزائر.

ثالثا :تطوير بورصة الجزائر[2]

من خلال تطبيق الشركات المقيدة في البورصة للمعايير المحاسبية الدولية، وذلك لضمان مستوى عالي في الإفصاح المالي والمحاسبي في القوائم المالية المنشورة للمستثمرين الحاليين والمحتملين.

المبحث الثاني :ماهية النظام المحاسبي المالي

إن انتشار الشركات المتعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية، واتساع رقعة أعمالها أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة عجزت محاسبة المؤسسة عن حلها، مما جعل ظهور المعايير المحاسبية أم را ضروريا، فالهدف الأساسي للمعايير هو تقريب وتوحيد وتكييف الأنظمة المحاسبية المحلية مع ما هو موجود على المستوى الإقليمي والعالمي مما أوجب الجزائر استبدال نظامها المحاسبي بالنظام المحاسبي المالي الجديد.

إن مشروع النظام المحاسبي الجديد كما جاء في الجريدة الرسمية مستمدة من المعايير الدولية IAS/IFRS بحيث دخل ميدان الاستعمال في الجزائر ابتدءا من جانفي 2010.

[1]- سالمي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر " المعايير المحاسبية الدولية"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، غير منشورة،2008-2009 ، ص:16.

[2]- مزياني نور الدين، فروم محمد صالح، ملتقى دولي بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية "مقومات ومتطلبات التطبيق"، جامعة الوادي الجزائر، 17-18، جانفي 2010، ص :09.

المطلب الأول :مفهوم النظام المحاسبي المالي

أولا :تعريف النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي المالي هو عبارة عن خطة تشمل مجموعة من القواعد والمبادئ والوثائق والسجلات والدفاتر والتقارير والتعليمات التي يجب إتباعها لأحكام عملية القياس وطرق عرض النتائج وآثارها على المركز المالي وتقديمها بطريقة مفيدة لمستخدمي المعلومات المحاسبية 2

عرف القانون رقم 11/07 الصادر بتاريخ:25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي في المادة 03 منه ويسمى في صلب هذا النص بالمحاسبة المالية

(المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتجسيدها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات الكيان و نجاعتها ووضعية خزينته في السنة المالية) [1]

تتمثل طبيعة النظام المحاسبي الجديد في المفاهيم الجديدة لموجودات ومتطلبات المؤسسة في ظل المعايير الدولية وتتمثل في:

- بناء الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي؛
- إعطاء مفاهيم جديدة لكل من الأصول والخصوم؛
- تحديد طرق التقييم المحاسبي؛
- تنظيم مهنة المحاسبة؛
- إعداد نماذج للقوائم المالية الختامية بالإضافة للإيضاحات الخاصة بها؛
- تحديد قواعد الحسابات.

ثانيا :أسباب اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد

سنتناول في هذا العنصر أهم الأسباب التي دفعت الجزائر إلى انتهاج معايير المحاسبة الدولية.

[1]- الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية ، العدد 74 بتاريخ:25 نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 03.

✓ **الأسباب الداخلية**

تكمن الأسباب الداخلية في:

- النظام المحاسبي السائد لا يتماشى مع توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق ؛
- طغيان النظرة القانونية على المخطط المحاسبي القديم بشكل كبير رغم أنه وضع لتسير واحكام الرقابة على الحياة الاقتصادية للمؤسسة وبالتالي أصبح لا يخدمها بل يخدم مصالح الدولة؛
- تمكين المؤسسات الج زائرية من الحصول على معلومات صادقة وشفافة تعكس الوضعية المالية؛[1]
- الاقتراب من الممارسات المحاسبية العالمية والسماح لنا بالعمل على مبادئ أكثر ملائمة مع الاقتصاد العالمي؛
- ظهور اختلافات كبيرة في تحديد مفاهيم بنود القوائم المالية أي الافتقار إلى لغة المحاسبة قبولا[2].

2- الأسباب الخارجية:

تكمن الأسباب الخارجية في:

- في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومشروع الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تظهر ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية، بهدف خلق انسجام في الأنظمة المحاسبية، وتمكين الجزائر من الاندماج في الاقتصاد العالمي بأكثر فعالية؛
- تطور الأسواق المالية وتزيد احتياجات المؤسسة للتمويل، مما يفرض على المؤسسات الجزائرية ضرورة تبني معايير المحاسبة الدولية حتى تتمكن المؤسسات من اللجوء إلى الأسواق المالية الدولية؛[3]

[1]- شوقي جباري، فريد خميلي، النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات، ملتقى وطني حول :معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، سوق أهراس ، 25 ماي 2010، ص-ص :06-07.

[2] - ايت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات وأهداف، ملتقى وطني حول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة،2010، ص :51.

[3]- شوقي جباري، فريد خميلي، مرجع سابق، ص-ص:05-06.

- محاولة جلب المستثمر الأجنبي من خلال تدويل الإجراءات والمعاملات المالية والمحاسبية لوقايته من مشاكل اختلاف النظم المحاسبية، سواء من حيث الإجراءات أو من حيث إعداد القوائم المالية؛[1]
- إفرازات العولمة التي تقتضي تغيرات جذرية في الميدان المحاسبي هذه التغيرات يجب أن تكون في مستوى التطورات الاقتصادية وفي إطار معايير المحاسبة الدولية وبالتالي ارتباط المحاسبة بالتوجه الاقتصادي الجديد؛
- تلبية حاجات المستخدمين الجدد للمعلومات المحاسبية والمالية حول الاقتصاد الجزائري[2] .

ثالثا :مراحل إنجاز النظام المالي الجديد

بداية من الثلاثي الثاني لسنة 2001 بدأت عملية الإصلاحات حول المخطط المحاسبي الوطني والتي مولت من طرف البنك هذه العملية أوكلت للعديد من الخبراء الفرنسيين وبالتعاون مع المجلس الوطني للمحاسبة وتحت إشراف وزارة المالية، بحيث وضعت تحت عاتقهم مسؤولية تطوير المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975 - 35 إلى نظام جديد للمؤسسات يتوافق مع المعطيات الاقتصادية الجديدة والمتعاملون الاقتصاديون الجدد، وقد مرت هذه العملية بثلاث م راحل هي:

المرحلة الأولى : تشخيص مجال تطبيق المخطط المحاسبي الوطني مع إجراء مقارنة بينه وبين المعايير المحاسبية الدولية، وفي نهاية هذه المرحلة وضعت ثلاثة خيا رات ممكنة هي:

الخيار الأول : إبقاء تركيبة المخطط المحاسبي الوطني وتحديد الإصلاحات تماشيا مع تغيرا ت المحيط القانوني الاقتصادي في الجز ائر.

الخيار الثاني : ويتمثل في ضمان بعض المعالجات مع الحلول التقنية المطورة من طرف مجلس المحاسبة الدولية IASB وبالتالي وجود نظاميين محاسبيين يمكن أن يكون مصدرا للتناقض والاختلاف.

الخيار الثالث : هذا الخيار يتضمن انجاز نسخة جديدة للمخطط المحاسبي الوطني مع عصرنة شكله ووضع إطاره التصوري المحاسبي والقواعد مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المحاسبة الدولية، إن هذا الخيار تم تبنيه من قبل المجلس الوطني للمحاسبة في اجتماعه المنعقد05/ 10/2010واختيار طبيعة المحاسبة المرجعية سواء المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS أو معايير مجلس المحاسبة المالية الأمريكية FASB أو التوجيهات الأوروبية.

المرحلة الثانية :تطوير مشروع مخطط محاسبي جديد للمؤسسات.

المرحلة الثالثة :وضع نظام محاسبي جديد[1] .

---

[1]- بلعادي عمار، افاق وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، ملتقى وطني حول :معايير المحاسبة الد ولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، سوق أهراس، الجزائر، 25 ماي 2010، ص:12

[2]- شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد العدد 55 - ، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية الاقتصادية الجزائرية، 2006،ص :67.

رابعا :أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي : يمكن تلخيص أهم التطورات التي أحدثها النظام المحاسبي المالي في الجدول التالي مقارنة بين النظام المحاسبي المالي والمخطط المحاسبي الوطني:

الجدول رقم(07): تطورا ت النظام المحاسبي المالي

النظام المحاسبي الجديد	المخطط المحاسبي الوطني
شهرة المحل تسجل ضمن الأعباء.	شهرة المحل تسجل ضمن القيم المعنوية.
المصاريف الإعدادية تسجل محاسبيا ضمن الأعباء، ومدة امتلاك الأصل المعنوي يمكن لن ترفع حتى إلى 20 سنة.	تسجل نفقات التطوير ضمن المصاريف الإعدادية. المصاريف الإعدادية تسجل ضمن الاستثمارات ويتم إطفاؤها بعد ذلك، ومدة إطفائها 5 سنوات.
المبلغ القابل لاهتلاك الأموال المعنوية يتم تحديده بعد طرح القيمة المتبقية للأصول المادية والمعنوية.	المبلغ القابل للاهتلاك لا يأخذ في الحسبان القيمة الباقية للأصل المادي والمعنوي.
المخزونات لا يمكن أن تقام إلا عن طريق الداخل أولا الخارج أولا أو عن طريق التكلفة الوسطية المرجحة.	توجد هناك ثلاث طرق لتقييم المخزونات FIFO : LIFO ، التكلفة الوسطية المرجحة.
الأصول المحصل عليها بعقود الإيجار التمويلي تقدم وفقا لطبيعتها وتقيد في الأصول والديون بمبلغ يوافق ادني قيمة بين القيمة العادلة للأصل والقيمة المحسنة لدفعات الإيجار الدنيا المحسوبة على أساس معدل ضمني في عقد الكراء.	حسب المخطط فان أي أصل لا يظهر في محاسبة أي تاجر إلا إذا كان هذا التاجر يملك الأصل فعلا وبالتالي عدم تسجيل الأصل محاسبيا معناه عدم تسجيل الامتلاك، فالمخطط المحاسبي الوطني لم يأخذ بعين الاعتبار القرض الايجاري.
بخصوص المؤونات نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يقر بان الميزانية تعكس الوضعية المالية للمؤسسة خلال تاريخ إقفال الدورة وليس الوضعية المستقبلية للمؤسسة وهنا لا يسمح بتكوين مؤونات بتكاليف منتظرة مستقبلا وهو الحال مع مؤونة الإصلاحات والصيانة.	سمح القانون الجزائر بتكوين كل المؤونات بما فيها مؤونات الإصلاحات الكبرى.

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على المقارنة بين SCF ،. PCN

[1]- ايت محمد مراد، أبحري سفيان، مرجع سابق، ص :4-5

المطلب الثاني :أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد وخصوصياته

أولا :أهداف النظام المحاسبي المالي الجديد

إن النظام الجديد يسمح بجعل النظام المحاسبي في الجزائر متلائم مع الظروف الاقتصادية الراهنة خصوصا وان الجزائر قد فتحت المجال للاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمته في تحسين جودة المعلومة المالية، وهذا لكونه يضع إطارا تصوريا يسهل من عملية التسجيل ومراقبة الحسابات والرامي إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- أداة تجهيز المعلومات الاقتصادية والمالية والنقدية عن طريق تجميع البيانات ومعالجتها؛

2- أداة لفرض الرقابة على الأنشطة الاقتصادية وما ينجم عنها من أنشطة مالية ونقدية لمنع الغش أو الاختلاس أو الهدر أو التبذير؛

3- أداة الإعداد وتجهيز التقارير المالية وتهيئة السبل والمتطلبات لتحليلها وتفسيرها؛

4- متابعة البيانات المحاسبية بكفاءة على إن تتم هذه المتابعة بأقل تكاليف؛

5- الحصول على تقارير دورية وسريعة؛

6- تحقيق درجة عالية من الدقة في إثبات عمليات المشروع؛

7- العمل على تجنب احتمالات التلاعب والغش والتحريف والتمويه؛-

8- إيجاد وتوفير معلومات وبيانات مفيدة لمختلف الأطراف التي تحتاجها وبخصائص نوعية محددة مثل : الصدق والثبات والملائمة وتوفير هذه المعلومات بالوقت المناسب؛

9- تمكين المشروع من الاحتفاظ بدفاتر وسجلات منتظمة مع م راعاة إجراء دراسة جدوى اقتصادية لهذا النظام عن طريق الموازنة بين منافع النظام وتكاليفه؛

10- النظام المحاسبي يوفر وسائل الرقابة الداخلية والضبط الداخلي والمحافظة على أصول المشروع من السرقة وسوء الاستعمال[1] .

ثانيا :خصائص النظام المحاسبي المالي

تتمثل هذه الخصائص فيما يلي[2]:

1- يتصف النظام المحاسبي بقدرته على توفير المعلومات اللازمة وبالسرعة المطلوبة، حيث تمتاز هذه المعلومات بالدقة،

2- المرونة حيث يطرأ على المنشأة مجموعة من الظروف تستدعي إحداث بعض التغير ات فإذا كان النظام المحاسبي مرنا فانه يستوعب هذه التغير ات؛

3- توفير النظام المحاسبي لمجموعة منتظمة من الدفاتر والسجلات المحاسبية وبأقل تكلفة ممكنة؛

[1]- مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، اطروحة دكتو ا ره دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص :97.

[2] - www.etudient.dz,14:47,08/03/2015.

4- يشمل النظام المحاسبي على مجموعة من التعليمات الضبط الداخلي والرقابة الداخلية؛

5- قدرة النظام المحاسبي على تحقيق الأهداف التي تم إيجاده من اجلها وبأقل وقت ممكن واقل تكلفة ، فمثلا ما فائدة توفير المعلومات المطلوبة للإدارة بعد انتهاء وقت اتخاذ القر ار أو توفيرها بتكلفة باهظة؛

6- كون النظام المحاسبي الملائم للمنشأة من حيث طبيعة نشاطها وحجم عملياتها وشكلها القانوني، فالنظام المحاسبي الملائم لشركة تجارية قد لا يناسب شركة صناعية وكذلك النظام المحاسبي الملائم لمشروع فردي لا يناسب شركة مساهمة.

المطلب الثالث :آفاق وتحديات المؤسسات الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي.

إن تبني الجزائر لنظام محاسبي مالي جديد هو مستوحى من معايير المحاسبة الدولية، ستكون له فوائد كثيرة على المستوى الكلي أي الاقتصاد الوطني وعلى المستوى الجزئي بالرغم من الصعوبات التي يواجهها في التطبيق، وفيما يلي نوجز أهم الآثار الايجابية، وصعوبات تطبيق هذا النظام كالاتي:

أولا :الآثار الايجابية لتطبيق المعايير المحاسبية في النظام المحاسبي المالي الجديد

يمكن ذكر الآثار الايجابية لتطبيق هذا النظام في النقاط الآتية:

1- تدعيم المستثمر بالمعلومات المالية ذات النوعية والشفافية العاليتين؛ الأمر الذي سيساهم في التقليل من درجة مخاطر الاستثمار ومن ثم تخفيض تكلفة رأس المال؛

2- زيادة فعالية تشغيل الأسواق المالية،

3- المقارنة الموضوعية زمنيا على مستوى الوحدة، ومكانيا على المستوى الوطني والدولي بين الوحدات؛

4- يمثل فرصة حقيقية للمؤسسات الجزائرية لتحسين تنظيمها الداخلي والدخول في بورصة الجزائر؛[1]

5- ان اعتماد النظام المحاسبي المالي الجديد له من الايجابيات التي تتجلى في متطلبات الافصاح والشفافية، وبالتالي امكانية الدخول الاسواق المالية العالمية، وتحسين جودة المعلومات التي ينتهجها النظام المحاسبي، وبإعداد قوائم مالية موحدة سيشجع انفتاح اسواق المال الوطنية، وزيادة الاستثمار ات المالية؛

6- تبسيط التحليل المالي، فالقوائم المالية حسب النظام المالي معدة بقيم حالية حقيقية [2].

ثانيا :صعوبات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية

إن تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية يفرض عليها بعض الصعوبات يمكن ذكر البعض منها كالتالي:

[1]- بلعيادي عمار، مرجع سابق، ص:12

[2]- منصوري زين، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ملتقى وطني حول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة، 2010، ص :09

1- حداثة النظام وعدم توفر الخبر ات اللازمة التي تشرف على تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛

2- نقص المر اجع وعدم توفر دليل محكم للنظام المالي المحاسبي الجديد الذي يساعد العاملين في مهنة المحاسبة على تطبيقه؛

3- ضعف ونقص التكوين في مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد؛

4- نقص البرمجيات للنظام المحاسبي المالي الجديد التي من شانها المساعدة على تطبيقه؛[1]

5- ارتفاع تكلفة تكوين الإطارات من المحاسبين، والخبراء، والأكاديميين وذلك لتدريب هذه الإطارات على النظام الجديد من طرف مختصين في النظام من خارج الجزائر[2].

[1]- مزياني نور الدين، فردم محمد صالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، ملتقى "متطلبات ومقومات التطبيق"، ملتقى دولي حول :النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، الواد، 17-18 جانفي 2010.

[2]- عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر، 2009

المبحث الثالث : تحليل القوائم المالية

سمح تطور العلوم المالية بإثراء أدوات التحليل المالي وبإدخال مفاهيم جديدة لمؤشرات التوازن المالي ونسب المالية عبر عدة مراحل، من أبرزها التحول نحو نظام محاسبي مالي جديد ولعل أهم هدف تسعى إليه المؤسسة هو تحقيق العقلانية في التمويل وبالتالي تحقيق التوازن المالي بصفة مستمرة بين الأصول و الخصوم راعية في ذلك ترتيب الأصول حسب درجة السيولة من جهة، و إهتمامها بمدى استحقاقية الخصوم من جهة أخرى وسوف يتم التطرق إلى العناصر الآتية:

- ❖ تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرا ت التوازن المالي؛
- ❖ تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية؛
- ❖ تحليل جدول تدفقات الخزينة بمختلف نسب السيولة الربحية.

المطلب الأول :تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشر ات التوازن المالي

تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي يضعنا أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميز انية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميز انية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص العمليات التي تفوق السنة ولأن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح لها بتسديد الديون في تاريخ استحقاقها، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعبا لأن مدة الاستحقاقية تكون قصيرة وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزامها في الوقت المحدد.

❖ **أهم مؤشر ات التوازن المالي :**وهي كالاتي:

1- رأس مال العامل

1 - 1 تعريف رأس المال العامل:

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان يضمن السيولة داخل المؤسسة، وبالتالي المقدرة على سداد التز اماتها في الأجل القصير[1] .

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية[2] :

- من أعلى الميز انية يمكن حسابه كالاتي:

رأس مال العامل = رؤوس الأموال الخاصة + الخصوم الغير الجارية - الأصول الغير الجارية

[1]- عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي(مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، 2008 - ، ص:112.

[2]- خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001 ، ص:70.

- من أسفل الميز انية يحسب كما يلي:

رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

2-1 أنواع رأس المال العامل:

وأهم أنواعه هي[1] :

1 - 2 - 1 رأس المال العامل الخاص:

هو المقدار الإضافي من رؤوس الأموال الخاصة عن تمويل الأصول غير الجارية ويحسب وفق العلاقة:

رأس مال العامل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة - مجموع الخصوم الجارية

أو:

رأس مال العامل الخاص = أصول الجارية - مجموع الخصوم الجارية

1-2-2 رأس المال العامل الإجمالي:

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجا رية كما يحدد لنا طبيعة المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة الأتية[2] :

رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية

1-2-3 رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي):

ويمثل مجموع الديوان التي تحوزه المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة الأتية:

رأس المال العامل الخارجي = الخصوم الغير الجارية + الخصوم الجارية

ويمكن توضيح هذه الأنواع بالشكل أدناه:

[1]- جمال توفيق، **مذكرات في التحليل المالي**، دار النهضة العربية ، مصر، 1996 ،ص :63

[2]- حمزة محمود الزبيدي، **الإدارة المالية المتقدمة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2006 ،ص:331.

الشكل رقم (1) :أنواع رأس المال العامل

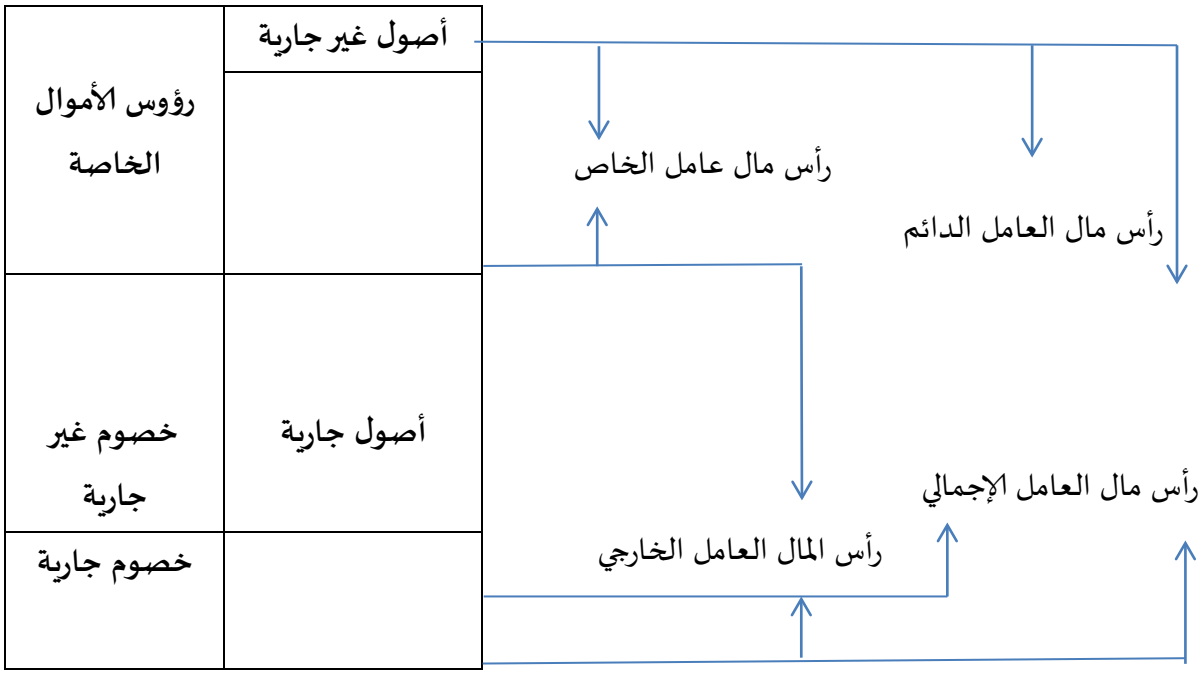

المصدر :خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، ص. 80 :

3 - 1تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظرا لسرعة دوران المخزون في المؤسسات التجارية وبطئه في المؤسسات الصناعية[1] .

1 - 3 - 1 رأس المال العامل الموجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الإلتزامات قصيرة الأجل، هذه الوضعية يمكن وصفها بالملائمة بالنسبة للقدرة على السداد.

2-3-1 رأس المال العامل المعدوم:

يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها وهذه الحالة الصعبة المنال لعدم إمكانية المضايقة بين السيولة والإلتزا مات لمدة طويلة.

3-3-1 رأس المال العامل السالب:

معناه أن المؤسسة تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بإلتزماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قر ا ر ات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.

[1] - JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997, p : 112.

2- احتياج رأس المال العامل

بما أن رأس المال العامل يقدم صورة إجمالية عن وضعية المؤسسة في فترة معينة ويهتم بالأموال الثابتة، وبما أن نشاط المؤسسة ديناميكي بطبعه، فإنه يحتاج إلى مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذه الحركية، ويعالج الجانب السفلي للميزانية، وأبرز تطورها ويسمى هذا الأخير باحتياجات رأس المال العامل، إذن هو ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها المستحقة ويحسب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل =[الأصول الجارية-القيم الجاهزة]-[الخصوم الجارية – مستحقات فورية]

لاحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات هي[1]:

1-2 احتياج رأس المال العامل الموجب:

وهو أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، وبالتالي المؤسسة بحاجة إلى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

2 - 2 احتياج رأس المال العامل السالب:

هذا يعني أن احتياجات التمويل اقل من موارد التمويل وفي حالة الموارد تعطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة إلى رأس مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

3-2 احتياج رأس المال العامل المعدوم:

هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، وبالتالي فالمؤسسة لا تحتاج الى تمويل خارج دورة الاستغلال.

3- الخزينة

تلعب الخزينة دورا أساسيا في المؤسسة وتترجم التوازن المالي على المدى القصير ما بين رأس المال العامل الثابت نسبيا، واحتياجات رأس المال العامل المتذبذب عبر الزمن لذا تعتبر الخزينة مؤشرا هاما من مؤشرات التوازن المالي، وهي مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة استغلالية واحدة، وهي تتمثل في صافي القيم الجاهزة أو المتاحة أي ما نستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة فالخزينة تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على تسديد

[1]- خلدون إبراهيم شريفات، مرجع سابق، ص :82.

ديونها حين حلول تاريخ استحقاقها ويمكن حساب الخزينة بالطريقة الآتية[1] :

الخزينة = القيم الجاهزة - مستحقات فورية

أو:

الخزينة = رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل

من خلال هذه العلاقة نجد أن وضعية الخزينة ترتبط برأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

وللخزينة حالات ثلاث هي:

1-3 الخزينة الموجبة:

أي رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل فالمؤسسة تجمد جزء من أموالها وهذا يطرح مشكلة الربحية ولهذا يجب على المؤسسة أن تعالج بعض التزاماتها أو تمديد أجال التسديد للزبائن.

2-3 الخزينة السالبة:

أي هناك نقص في السيولة ومنه المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة لتغطية الديوان المستحقة إذن هناك عجز هيكلي.

3 - 3 الخزينة المعدومة نظريا:

في هذه الحالة نجد رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته أو بمعنى أدق هناك تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاقية الديون وهي الوضعية النظرية للخزينة وهي صعبة المنال لأنها توافق الاستخدام الأمثل لموارد المؤسسة والبيئة المثلى لمحيط المؤسسة.

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية

النسب المالية من أهم الوسائل والأدوات المستخدمة في تحليل القوائم المالية حيث يهتم بقياس العلاقات بين القوائم المالية، حيث يمكن احتساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة لكن يجب على المستعمل لهذه النسب أن يقوم باختيار الأهم منها وتفادي النسب المتشابهة وعموما يمكن تقسيم مختلف النسب التي يمكن استخلاصها من القوائم المالية إلى ما يلي:

- ✓ النسب الهيكلية.
- ✓ نسب النشاط.
- ✓ نسب السيولة.
- ✓ نسب المردودية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص :83.

1- النسب الهيكلية:

هي تلك النسب التي تساعد في دراسة الهيكل المالي للمؤسسة من خلال تسليط الضوء على النقطتين التاليتين:

- ✓ التوازن بين مصادر التمويل الداخلية والخارجية;
- ✓ كفاءة استثمار الأموال الموضوعة تحت تصرف المنشأة بشكل سليم.

وتضم هذه النسب ما يلي: [1]

1-1 نسبة التمويل الدائم:

يتم حسابها وفقا للعلاقة التالية:

نسبة التمويل الدائم = رؤوس الأموال الخاصة+ الخصوم الغير الجارية/الأصول الغير الجارية

من هذه العلاقة نستنتج الحالات التالية:

- ✓ نسبة التمويل الدائم = 1 ; هذا يعني انعدام رأس المال الدائم وذلك لا يعتبر في صالح المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم >1; الأموال الدائمة أكبر من الأصول غير الجارية وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تجنب حالات طارئة كالكساد في المخزون أو صعوبة تحصيل حقوق المؤسسة.
- ✓ نسبة التمويل الدائم < 1 ; وهنا الحالة المالية للمؤسسة سيئة كون أن الأصول غير جارية تمول عن طريق تمويل غير عقلانية.

2-1 نسبة التمويل الخاص:

هي مكملة النسبة الأولى وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة التمويل الخاص = مجموع رؤوس الأموال الخاصة / مجموع الأصول غير الجارية

وحسب هذه النسبة يتضح لنا مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي ويمكن أن نميز الحالات الآتية:

- ✓ نسبة التمويل الذاتي = 1 ; أي أن قيمة الأصول الغير جارية مساوية للأموال الخاصة إذن كل الأصول غير جارية مغطاة برؤوس الأموال الخاصة.
- ✓ نسبة التمويل الذاتي > 1 ; هناك فائض في الأموال أي أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة عن طريق رؤوس الأموال الخاصة.

[1]- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير (التحليل المالي)، دار محمدية العامة،1999، ص :53-54.

3-1 نسبة الاستقلالية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية[1] :

نسبة الاستقلالية المالية= مجموع رؤوس الاموال الخاصة / مجموع الخصوم

وهي تعطي فكرة على مدى اعتماد المؤسسة على التمويل الداخلي أي تشبعها بالديون ومن المستحسن ألا تنخفض عن. 0.5

4-1 نسبة قابلية السداد:

وتسمى الملائمة العامة وتحسب كما يلي[2] :

نسبة قابلية السداد = مجموع الخصوم الجارية والغير الجارية / مجموع الأصول الغير جارية

وتستخدم هذه النسبة لمقارنة حجم ديون المؤسسة مع أصولها لقياس مدى ضمان أموالهم، وكلما كانت هذه النسبة منخفضة كان الضمان أكثر لديون الغير وبالتالي حظ أوفر للحصول على ديون من الغير ومن المستحسن أن تكون هذه النسبة تساوي0.5 .

5-1 نسبة توسع المؤسسة:

تسمح بمعرفة اتجاه المؤسسة فيما يخص توسعها سواء كان داخليا أو خارجيا فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 0.85 فالمؤسسة في توسع داخلي أو خارجي وتحسب كما يلي:

نسبة التوسع الداخلي = الأصول العينية والمعنوية / الأصول غير الجارية

نسبة التوسع الخارجي = الأصول المالية / الأصول غير الجارية

2- نسب السيولة

هي نسب تستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة على مراجعة إلتزاماتها القصيرة الأجل وهذا عند تاريخ استحقاقها باستخدام الأصول السائلة والشبه سائلة دون تحقيق خسائر[3] .

ويمكن أن نجد النسب التالية:

[1]- ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص:53

[2]- نفس المرجع السابق، ص:55

[3]- محمد مطر، مرجع سابق، ص:35

1 - 2 نسبة السيولة العامة :وتحسب كما يلي[1] :

نسبة السيولة العامة = الأصول الجارية / الخصوم الجارية.

✓ إذا كانت هذه النسبة <1 ; هذا يعني أن المؤسسة في حالة سيئة وعليها مراجعة هيكلها المالي وذلك بزيادة الديون طويلة الأجل أورأس مال وكذا التقليل من الديون قصيرة الأجل.

✓ أما إذا كانت هذه النسبة = 1 ; يعني أن المؤسسة مولت أصولها بواسطة الديون قصيرة الأجل.

لكن يكون ارتفاع هذه النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول الجارية كترا كم المخزونات وهو غير مقبول وقد تكون هذه الزيادة ناجمة عن زيادة عنصر النقديات بصورة مبالغ فيها مما يدل على عدم الاستخدام الجيد لسيولة المؤسسة، ومنه تقليل الربحية أو ربما يسبب زيادة تراكم حساب الزبائن وتضخمه نتيجة عدم استخدام سياسات جيدة في التحصيل ومتابعة حسابات الزبائن[2] .

2 - 2نسبة السيولة المختصرة:

وتحسب وفق العلاقة التالية[3] :

نسبة السيولة المختصرة = الأصول الجارية - مخزونات / الخصوم الجارية

وتوضح مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها القصيرة الأجل خلال فترة قصيرة وتكون هذه النسبة في حالة العادية محصورة بين $(0.3 - 0.5)$

3-2 نسبة السيولة الفورية:

وتحسب وفق العلاقة التالية[4] :

وهي تعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الفورية أي قدرتها على مواجهة الديون قصيرة الأجل بواسطة أموال الخزينة.

نسبة السيولة الفورية = أموال الخزينة / الخصوم الجارية

[1]- منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية(مدخل تحليلي معاصر)، الناشر للمكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، 2000، ص :84

[2]- وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي، إثراء النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2009،ص :35

[3]- عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص :466

[4]- أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى،2010، ص :155

3- نسب المردودية

وهي نسب تستخدم لقياس مرد ودية وكفاءة إدارة المؤسسة في استغلال الموارد المتاحة لديها استغلال عقلاني من أجل تحقيق الأرباح ومن بين هذه النسب نجد[1] :

1-3 نسبة المردودية المالية:

تحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة السيولة العامة = النتيجة الإجمالية / رؤوس الأموال الخاصة.

وتستعمل لقياس مدى قدرة المؤسسة في الحصول على الأموال لضمان تجديد وسائل إنتاجها وتطويرها، وبالتالي ضمان التمويل الذاتي ولذلك تمكنها من فرض سيطرتها في السوق الذي تنشط فيه.

2-3 نسبة المردودية الاقتصادية

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / مجموع الأصول

حيث تعبر عن مردودية أصول المؤسسة الصافية وقدرتها على استخدام أصولها في توليد الربح كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة المؤسسة في استغلال أصولها.

3 - 3 نسبة المر دودية التجارية:

وتحسب وفق العلاقة التالية:

نسبة المردودية التجارية = النتيجة الإجمالية / رقم الأعمال.

تسمح نسبة المردودية التجارية بالتقييم الخاص لنشاط المؤسسة وذلك من خلال مقارنة رقم الأعمال للمؤسسة، أي حجم نشاطها مع النتيجة المتحصل عليها، حيث كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن هذه المؤسسة في حالة جيدة.

4- نسب الدوران

تسمى بنسب قياس كفاءة النشاط وهي النسبة التي يقاس بها مدى كفاءة المؤسسة في استخدام مواردها المتاحة، حيث تهتم المؤسسة بسرعة دوران عناصر أصولها المتداولة لتحقيق أقصى ربح ممكن.

ومن أهم هذه النسب[2]:

[1]- محمد مطر، مرجع سابق،ص :58.

[2]- جميل أحمد توفيق، اساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص:115-116.

1-4 نسب دوران المخزون:

وهي مدة تصريف المخزونات بمختلف أنواعها، وتدل على تحكم المؤسسة في تسيير مخزوناتها أي تسمح هذه النسب بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون، ولحساب نسب دورا ن المخزون لا بد أن نميز بين المؤسسة التجارية والمؤسسة الإنتاجية نظرا لاختلاف طبيعة المخزون.

وسنبين النسب المتعلقة بطبيعة النشاط لكل مؤسسة كما يلي:

1-1-4 في المؤسسة التجارية:

المدة المتوسطة لدوران البضاعة وتمثل المدة اللازمة لتجديد البضاعة في المؤسسة وتحسب بالعلاقة[1] :

المدة المتوسطة لدوران البضاعة = متوسط مخزون البضاعة المستهلكة*360

وتشير هذه النسبة الى المدة المتوسطة لبقاء المخزون داخل المؤسسة حيث كلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، حيث تستطيع المؤسسة أن تحقق أرباحا كبيرة باستخدام هامش ربح أقل من المؤسسات المماثلة والتي لديها مدة تص ريف أكبر وهي ميزة تنافسية كبيرة يمكن الاستفادة منها.

2-1-4 في المؤسسة الإنتاجية:

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع وتمثل المدة اللازمة لتحديد المنتجات التامة الصنع في المؤسسة وتحسب بالعلاقة[2] :

المدة المتوسطة لتصريف المنتجات تامة الصنع = (المخزون المتوسط للمنتجات تامة الصنع /تكلفة الإنتاج المباع) .360

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية تمثل تجديد المواد الأولية بالمؤسسة وتحسب بالعلاقة:

المدة المتوسطة لتصريف المواد الأولية = متوسط مخزون المواد الأولية / مواد ولوازم

إن انخفاض هذه المعدلات يعني زيادة نشاط المؤسسة وكفاءة إدارتها في البيع، ولكن يجب أن يأخذ المحلل بعين الاعتبار إمكانية لجوء إدارة المؤسسة إلى تخفيض متوسط المخزون السلعي، لمجرد إظهار معدلات منخفضة متجاهلة بذلك الوقوع في مخاطر نفاذ المخزون ، كما أن انخفاض معدل دوران المخزون قد يعني مثلا أن سياسة الإدارة تهدف إلى الاحتفاظ بكمية كبيرة من المخزون تتطلبها ظروف العمل كاحتمال زيادة الأسعار أو انخفاض المبيعات وبالتالي ركود المخزون.

[1]- كمال الدين الدهراوي، مرجع سابق، ص :258.

[2]- عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي ،2008، ص :127.

2-4 مدة تحصيل الزبائن:

توضح هذه النسبة السياسة التجارية التي تنتهجها المؤسسة مع عملائها وتشير الى المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد حقوقها، وينبغي أن تكون هذه المدة أقل من مدة دوران الموردين، وكلما انخفضت هذه النسبة كان ذلك في صالح المؤسسة، وتحسب وفق العلاقة التالية[1] :

مدة تحصيل الزبائن =(الزبائن+ أوراق القبض)/مبيعات السنة.360

3-4 مدة دوران الموردين:

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن الفترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الإنتمائية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم[2] .

مدة تسديد الديون =(موردون + أوراق الدفع) /مشتريات السنة.360

المطلب الثالث :تحليل قائمة التدفقات النقدية

توفر قائمة التدفقات النقدية معلومات لا تظهرها قائمة الدخل والميزانية، لذا تعتبر بمثابة صلة وصل بين هاتين القائمتين، كما أنها أكثر ملائمة لتحديد نقاط القوة والضعف في نشاط المؤسسة ومن أهم الأغراض التي تخدمها قائمة تدفقات النقدية قدرتها على تقييم جودة ونوعية أرباح المؤسسة وتقييم السيولة وسياسات التمويل أيضا.

أولا :النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم السيولة

وتتمثل في[3] :

1- نسبة التغطية النقدية :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التغطية النقدية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

[1]- محمد سمير عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص :168.

[2]- محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006،ص :390.

[3]- منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي(مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2005، ص :165-166.

تعبر هذه النسب على قدرة المؤسسة على توليد النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بالالتزامات الاستثمارية والتمويلية، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للوفاء بهذه الالتزامات.

2- نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة المدفوعات اللازمة لتسديد فوائد الديون = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ فوائد الديون

توضح هذه نسبة عدد مرات تغطية التدفقات النقدية التشغيلية لفوائد الديون التي تترتب على المؤسسة، وانخفاض هذه النسبة مؤشر سيء وينبئ بمشاكل قد تواجهها المؤسسة في مجال السيولة اللازمة لدفع الفوائد المستحقة للديون.

3- نسبة التوزيعات النقدية :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التوزيعات النقدية =صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التوزيعات النقدية للمساهمين

تمثل هذه النسبة قدرة المؤسسة على توزيع أرباح النقدية ومدى استمرارية واستقرار هذه السياسة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يشير إلى قدرة المؤسسة على تسديد توزيعات الأرباح دون الحاجة الى مصادر تمويل خارجية.

4- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية =التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية / الاحتياجات النقدية الأساسية

تبين هذه النسبة مقدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية داخلية تكفي لتغطية التدفقات النقدية الخارجية لأنشطة التشغيل والإنفاق الرأسمالي وسداد أقساط الديون طويلة الأجل[1].

[1]- دريد كامل أل شيب، مقدمة الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص :133.

5- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى المطلوبات المتداولة :

وتعطى بالعلاقة[1] :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى المطلوبات المتداولة = صافي النفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / متوسط المطلوبات المتداولة.

تمثل هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على سداد مطلوباتها المتداولة من خلال صافي التدفقات النقدية من أنشطتها التشغيلية.

6- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحلي للديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل:

وتعطى بالعلاقة الآتية[2] :

نسبة ت .ن من الأنشطة إلى الأقساط المستحقة خلال العام الحالي للديون ط.أ .والديون وأوراق الدفع ق.أ= صافي ت.ن .من الأنشطة التشغيلية / استحقاقات الديون ط.أ +.الديون وأوراق الدفع قصيرة الدفع

تشير هذه النسبة إلى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المتمثلة باستحقاقات الديون طويلة الأجل والديون وأوراق الدفع قصيرة الأجل.

7- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى مدفوعات الديون طويلة الأجل :

وتعطى بالعلاقة الآتية[3] :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الى مدفوعات الديون طويلة الأجل = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية/ مدفوعات الديون

تقيس هذه النسبة مدى كفاية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية لسداد الديون طويلة الأجل.

8- نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية :

وتعطى بالعلاقة الآتية[4] :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية إلى النفقات الرأسمالية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / التدفقات النقدية الخارجة للنفقات الاستثمارية

[1]- سالمي محمد الدينوري، مرجع سابق،ص:104.

[2]- نفس المرجع السابق، ص:105.

[3]- نفس المرجع السابق، ص:107.

[4]- عبد الناصر شحدة، السيد أحمد، مرجع سابق، ص:93.

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية من أنشطتها التشغيلية لتمويل النفقات الرأسمالية اللازمة للمحافظة على طاقتها الإنتاجية.

9- التدفقات النقدية الحرة :

وتعطى بالعلاقة الآتية[1] :

التدفقات النقدية الحرة = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية-(النفاق الرأسمالي+ توزيع)

تمثل مقدار النقدية القابلة لإنفاق على استثما رات جديدة، سداد ديون، شراء أسهم الخزينة، أو زيادة درجة السيولة، هذا المقياس بين مدى المرونة المالية وقدرة المؤسسة على سداد التوزيعات دون الرجوع إلى مصادر خارجية، كما يبين قدرة المؤسسة على الاحتفاظ بمستوى إنفاقها الرأسمالي، كما يبين مدى النقدية التي يمكن استخدامها في الاستثما رات الإضافية.

10- نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية الى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية[2] :

نسبة التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية إلى التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية =التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية / التدفقات النقدية الخارجية للأنشطة الاستثمارية

تبين هذه النسبة مساهمة التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التمويلية على تمويل الاستثمار في الموجودات طويلة الأجل.

ثانيا :النسب المالية المشتقة من قائمة التدفقات النقدية في تقييم جودة الأرباح

وتتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- مؤشر النشاط التشغيلي :ويعطى بالعلاقة الآتية[3]:

مؤشر النشاط التشغيلي= صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل من الأنشطة التشغيلية قبل الفوائد والضريبة.

تبين هذه النسبة مدى قدرة الأنشطة التشغيلية على توليد تدفق نقدي تشغيلي، وهي تعكس نتائج الأنشطة التشغيلية وفقا للأساس النقدي.

[1]- نفس المرجع السابق، ص:95

[2]- نفس المرجع السابق، ص:79

[3]- محمد مطر، التحليل المالي والائتماني" الأساليب واستخدامات العمليات" ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى،2003، ص :25

2- **مؤشر النقدية التشغيلية :**

ويعطى بالعلاقة الآتية[1] :

مؤشر النقدية التشغيلية = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / صافي الدخل

تبين هذه النسبة مدى قدرة أرباح الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية، وتختلف هذه النسبة عن النسبة السابقة في أنها تأخذ بعين الاعتبار الفوائد والضرائب ، كلما ارتفعت هذه النسبة تزيد مصداقية بيانات قائمة الدخل المعدة على أساس الاستحقاق.

2-3 نسبة التدفقات النقدية من المبيعات إلى المبيعات:

وتعطى بالعلاقة الآتية[2] :

نسبة التدفقات النقدية من المبيعات = التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات

تبين النسبة المئوية للتدفقات النقدية من المبيعات، وتعكس كفاءة الشركة في تحصيل النقدية من المبيعات.

2-4 نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة:

وتعطى بالعلاقة الآتية[3] :

نسبة الفوائد والتوزيعات المقبوضة = المتحصلات النقدية المتحققة من ايراد الفوائد والتوزيعات المقبوضة /التدفقات النقدية الداخلية من الأنشطة التشغيلية.

تساعد هذه النسبة على قياس الأهمية النسبية لعوائد الاستثما رات سواء من القروض أو الأوراق المالية.

2-5 نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي:

وتعطى بالعلاقة[4] :

نسبة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للسهم العادي = صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية- التوزيعات النقدية للأسهم الممتازة /المتوسط المرجح للأسهم العادية

تبين هذه النسبة حصة السهم العادي من صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية وقدرة المنشأة على توزيع الأرباح النقدية.

[1]- نفس المرجع السابق، ص:26.

[2]- مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية" مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى،2006، ص،218.

[3]- نفس المرجع السابق، ص:216.

[4]- نفس المرجع السابق، ص:217.

6-2 نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية:

وتعطى بالعلاقة الآتية:

نسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية التشغيلية=
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / حقوق الملكية

تبين هذه النسبة العائد على حقوق الملكية من التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

7-2 نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي:

وتعطى بالعلاقة الآتية[1] :

نسبة العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي=
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية / إجمالي الأصول

تبين هذه النسبة قدرة الشركة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية من خلال استخدام وموجوداتها.

[1]- محمد مطر، مرجع سابق، 2003، ص :163.

خلاصة الفصل:

تم تقديم في هذا الفصل عرض عام للنظام المحاسبي المالي الجديد وأهم ما يميزه في الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال اتجاه الجزائر إلى اقتصاد السوق، وتعتبر قائمتي المركز المالي والدخل من أهم مخرجات هذا النظام ولكنهما لا يعبران عن الوضع المالي للمؤسسة، وبالتالي توسع طموح وحاجات المستخدمين إلى هذا النظام، مما أدى إلى ظهور قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية لأنهما يعبران عن حركة النقدية داخل المؤسسة وكذلك يعبران عن الوضع الحقيقي للمؤسسة من خلال الاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية المنبثقة منهم.

الفصل التطبيقي

دراسة حالة ملبنة الساحل لانتاج الحليب ومشتقاتة

مستغانم GIPLAIL

تمهيد الفصل

أن الدراسة النظرية تبقى عقيمة إذا لم تزود بمعطيات على أرض الواقع مقتبسة من الدراسة التطبيقية في ميدان العمل من أجل الربط بين عناصر الجانب النظري والتطبيقي وللتأكد من صحة المعطيات و الإجابة على الإشكالية والفرضيات ، إخترنا أن نقوم بهذه الدراسة في إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية ألا و هي ملبنة الساحل بصلامندر مستغانم لكونها تطبق المعايير الدولية في نظامها المحاسبي لتسهيل عملية المحلل المالي الذي يجد نفيه أمام جداول مالية مقدمة حسب المعايير المحاسبية الدولية والتي تتميز بإعطائها الأسبقية للحقيقة الإقتصادية ، بالإضافة إلى طريقة تقييم كل من عناصر الأصول والخصوم ، وكذلك قائمة التدفقات التي خصصت لها المعيار السابع وفق معايير محاسبية دولية بإعتبارها قائمة رئيسية في المؤسسة ، ولمعرفة الوضع المالي لها يزيد من التطرق إلى مختلف المؤشرات والنسب المالية ، ولهذا سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم المؤسسة لملبنة الساحل لإنتاج الحليب **GIP LAIL**

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لملبنة الساحل بصلامندر متسغانم.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لملنبة الساحل بصلامندر مستغانم.

المبحث الاول : تقديم مؤسسة ملبنة الساحل لإنتاج الحليب ومشتقاته

(GIP LAIL) **للمؤسسة أهمية كبيرة** لكونها تزود السكان بإحدى أهم المواد ذات الإستهلاك اليومي ألا وهي مادة الحليب ومشتقات.

المطلب الاول: لمحة عن تاريخ إنشاء مركبات الحليب.

تعد مؤسسة ملبنة الساحل من أقدم المؤسسات التي تسعى دائما إلى تطوير منتجاتها وتحقيق الربح

الفرع الأول : التعريف بالمؤسسة

بدأ إنتاج الحليب في الجزائر منذ الإستعمار، حيث تأسس على مستوى جهة الغرب ، مركب الحليب بوهران سنة 1954 عن طريق مجموعة من منتجي الحليب كان عددهم 150 منتج، برأس قدر بـ 900000 دج وبطاقة إنتاجية تقدر بـ 240000 لتر يوميا.

عرفت هذه المؤسسة عدة تغيرات ، حيث أنها سنة 1967 أصبحت تسميتها تعاونية الحليب بوهران، وفي سنة 1970 حل مكانها الديوان الوطني للحليب ومشتقاته ONALAIT مرسوم رقم:81-354 الديوان الجهوي الغربي ، وفي إعادة تركيب المؤسسات قسم إلى ثلاث فروع وهي:

OROLAIT الديوان الجهوي الغربي يضم الوحدات التالية:

- وحدة الإنتاج وهران
- وحدة الإنتاج سيدي بلعباس
- وحدة الإنتاج مستغانم
- وحدة الإنتاج سعيدة
- وحدة الإنتاج معسكر
- وحدة الإنتاج تيارت
- وحدة الإنتاج بشار

ORLAC الديوان الجهوي في الوسط ومقره بالجزائر العاصمة ويضم المحدات التالية:

- وحدة الإنتاج بودواد
- وحدة الإنتاج دراع بن خدة

ORLAIT الديوان الجهوي الشرقي ويضم :

- وحدة إنتاج عنابة
- وحدة إنتاج قسنطينة
- وحدة إنتاج سوق أهراس

- أما بالنسبة وحدة إنتاج مستغانم تعود نشأتها إلى سنة 1986 ، حيث كانت مجرد مشروع ، أما الإنطلاقة الفعلية فقد كانت سنة 1987 OROLAIT-OFFIce regional du lait وفي سنة 1997 إندمجت جميع الدواوين في إدارة واحدة تحت إسم : المركب الصناعي لإنتاج الحليب ومشتقاته GIPLAIT الوقع مقره بحسين داي الجزائر العاصمة.

تعتبر مؤسسة ملبة الساحل لولاية مستغانم مؤسسة عمومية ذات أسهم من أهم المؤسسات على المستوى المحلي أو الجهوي للشمال الغربي الجزائري ، وتعود أهمية المؤسسة لكونها تزود سكان المنطقة بإحدى أهم المواد ذات الإستهلاك اليومي والضروري ، والمتمثلة في مادة الحليب ومشتقاته الواقعة بطريق لا صونيك بمستغانم وهي عبارة عان مؤسسة ذات طابع صناعي تجاري تمارس نشاطها في إطار قانوني متمثل في السجل التجاري ، يقدر رأس مالها بـ:290480000 دج ، حيث يبلغ عدد عمالها 125 عامل ، منهم 100 عامل دائمين و25 عامل مؤقتين في إطار عقود ما قبل التشغيل للسنة الحالية ، شعار المؤسسة " الحليب مهنة وهواية "

الفرع الثاني: أهداف المؤسسة.

ملبنة الساحل بمستغانم تقوم بإنتاج وتسويق المنتوجات (الحليب المبستر، الرائب، اللبن، حليب البقرة، الزبدة)، ومن أهدافها:

- تحقيق الارباح قبل كل شيء مع ضمان الإستمرارية.
- تغطية السوق المحلية بالمنتوج المحلي وتحقيق الإكتفاء الذاتي.
- القضاء على التبعية الإقتصادية.
- تلبية حاجيات المستهلكين.
- ضمان تسويق منتجات الوحدة والتي تتم عن طريق الشاحنات المنجزة التبريد

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة GIPLAIT

قبل أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي للمؤسسة، نتطرق إلى الهيكل التنظيمي الذي يمثل فروع المؤسسة المركزية.

الشكل رقم (III-07):الهيكل التنظيمي لمؤسسة المركزية GIPLAIT

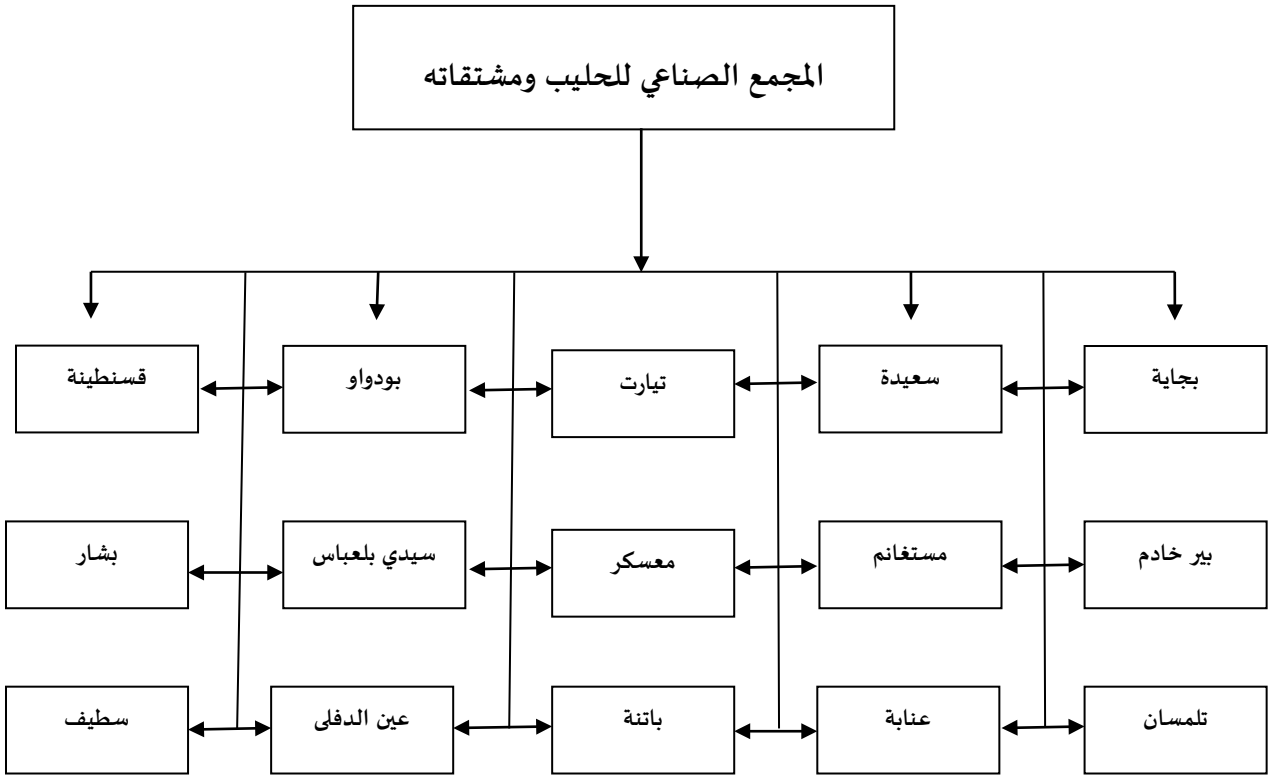

المصدر: الوثائق الرسمية للمؤسسة.

الشكل رقم (III-08):الهيكل التنظيمي لوحدة الحليب ومشتقاته بمستغانم.

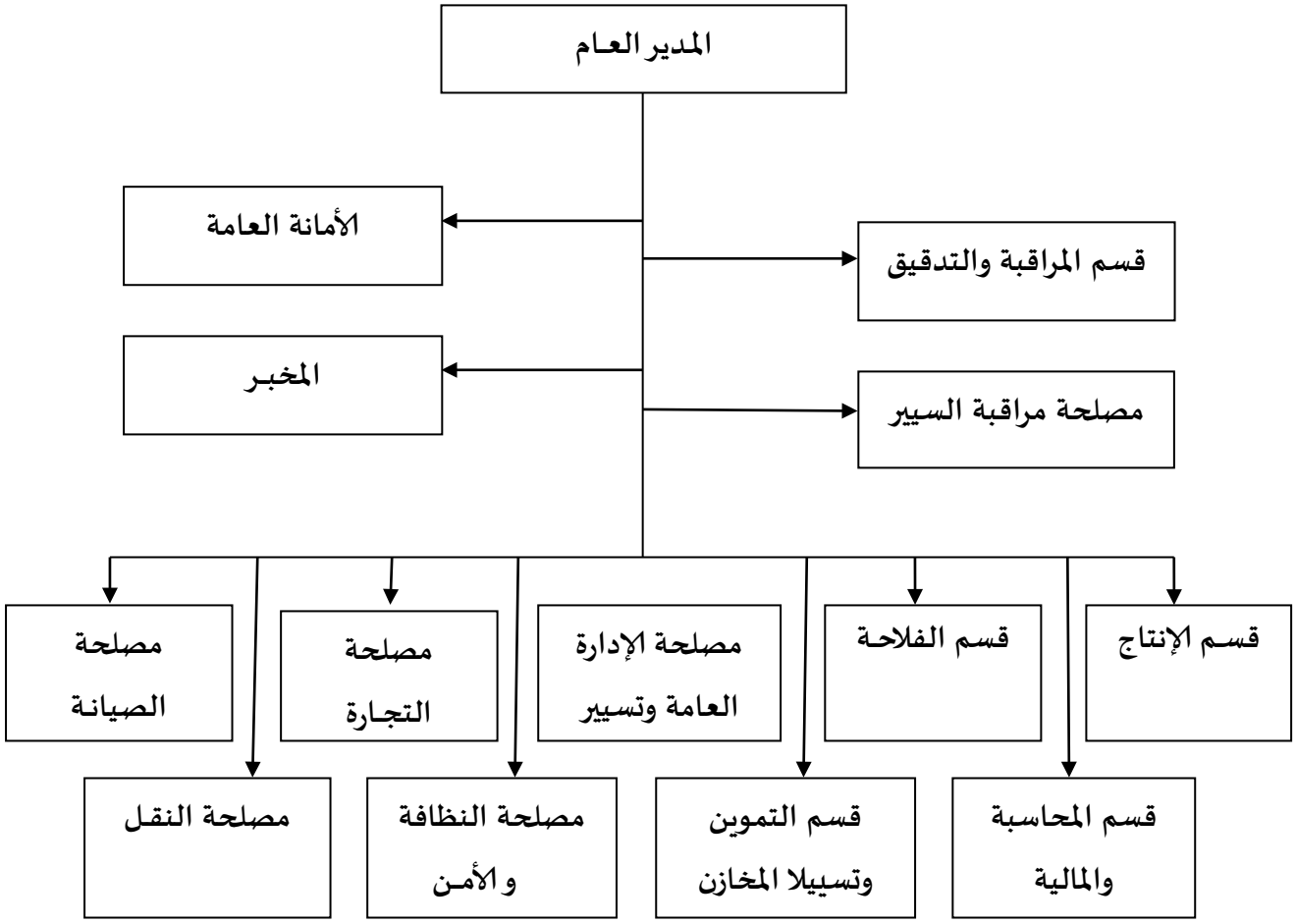

المصدر: الوثائق الرسمية للمؤسسة.

كما تتمثل مهام كل مصلحة فيما يلي:

المدير العام: هو المشرف العام وصاحب القرارات، وهو يعتبر قمة الهرم التنظيمي ويقع على عاتقه مسؤولية حسن إتخاذ القرار وهو المسؤول الأول في تسيير المؤسسة وضمان السير الحسن لها، ومن مهامه:

- رسم السياسة من الإنتاج.
- مراقبة نشاط الوحدة.
- تسيير وتوجيه رؤساء المصالح لمساعدتهم على تنفيذ مهامهم.

قسم المراقبة والتدقيق: تعتبر أهم مصلحة في المؤسسة وتتمثل مهامها في:

- مراقبة مصالح المؤسسة وذلك بإشعارها يومين قبل المراقبة.
- التأكد من صحة التقارير التي تصله من المصالح.
- تقديم إقتراحات وتوصيات للإدارة العليا.

قسم التسيير: تتمثل مهامه في:

- مراقبة التسيير الحسن للعمل والغعلام عن أي مشكل.
- يقوم بإرسال تقارير شهرية من رؤساء المصالح ومقارنتها مع التقديرات المسطرة وحساب الإنحرافات.
- مراقبة التكاليف

الامانة العامة (سكريتاريا المدير): وهي حلقة الوصل بين المدير العام والمديريات الفرعية ومن مهامه:

- تسجيل البريد الصادر والبريد الوارد
- إستقبال الزوار لمقابلة المدير
- ترتيب وحفظ المستندات والوثائق الخاصة بالإدارة لتسهيل عملية البحث عنها
- تحضير الوثائق الخاصة لإمضاء المدير
- إنشاء ملف يجمع فيه مختلف كل الوثائق والسجلات الموجودة على مستوى أمانة

المخبر: من مهامه تحليل تركيب الحليب ومدى صلاحيته والتأكد من المقادير، وهنا يجرى نوعان من التحاليل وهما أساسيان لكل وحدة إنتاجية:

- فيزي كيميائي ويتضمن التحاليل الآتية مستوى الحموضة، كمية المادة الدسمة، الكثافة.
- ميكروبيولوجي.

قسم الإنتاج: وهي أهم مصلحة في المؤسسة تقوم بتخزين المواد الأولية ومتابعة مراحل الإنتاج كما ترتكز أيضا على تسجيل كل المعطيات اليومية التي تخص المواد المنتجة والمتمثلة في كمية الحليب المستعملة في إنتاج الحليب المبستر، اللبن، الرائب، حليب البقرة

قسم الفلاحة: تتمثل مهامه فيما يلي:

- جمع الحليب من عدد مراكز للفلاحين.
- إعادة تحليب الحليب المستلم في الوحدة.

مصلحة الإدارة العامة وتسيير الموارد البشرية: تتكفل بتسيير الشؤون الداخلية للمؤسسة.

مصلحة التجارة: ومن مهامها توزيع وبيع الحليب ومشتقاته على مستوى الولائي وما جاورها.

مصلحة الصيانة: من مهامها:

- مراقبة وصيانة معدات الإنتاج.
- مراقبة نشاط المصالح التي تشملهم مسؤولياتها.
- تطبيق صيانة وقائية لتجنب الوقوع في الخطر.

قسم المحاسبة: يساعد المؤسسة على معرفة وضعيتها المالية حيث يتضمن هذا الفرع المحاسبة العامة ومحاسبة المواد والحاسبة التحليلية، كما تستخدم المؤسسة برنامج للإعلام الآلي في إدارة وتسجيل العمليات اليومية ومن بين المهام التي تقوم بها:

- مطابقة الوثائق المحاسبية من مصاريف وإيرادات
- الحرص على أملاك المؤسسة ومتابعة العقود
- العمل على إستهلاك المواد في وقتها والمعرفة الحقيقية لسير الوحدة

قسم المالية: ويهتم بالبحث عن مصادر التمويل الازمة وتسييرها بالشكل الأمثل أي أنه مسؤول عن كل ما يتعلق بالسيولة المالية.

قسم التموين وتسيير المخازن: عن طريق تموين الوحدة بالمواد التي تستعمل في إنتاج الحليب ومشتقاته، تلك المواد منها المحلية تنتج محليا ومنها المستورد من خارج الوطن.

مصلحة النظافة والامن: ومن مهامها :

- الامن على الوحدة وعلى وسائل العمل
- تؤمن الصيانة و المحافضة على الوسائل ضد الحريق
- مراقبة دخول وخروج العمال والبضائع المحملة

مصلحة النقل: تتمثل مهامها في مراقبة الشاحنات التي تنقل الحليب إضافة إلى توزيع الحليب على المناطق المحددة من طرف مصلحة التجارة، كما يتمثل دورها في توفير وسائل النقل للوحدة.

المطلب الثالث: نشاط المؤسسة

تنشط المؤسسة في قطاع الصناعة "agro-alimentaire" حيث تساهم بشكل كبير مثلها مثل المؤسسات الأخرى في التنمية الإقتصادية ، وتلبية رغبات المستهكلين، وبصفة عامة يمكن تلخيص نشاط المؤسسة " ملبنة الساحل " في العناصر التالية:

1. **الشراء:** تقوم الملبنة بعقد صفقات مع الموردين بالمواد الأولية من أجل مباشرة عملياتها الإنتاجية ، ويتم إختيار المورد المناسب على أساس عنصرين أساسيين هما: الجودة والسعر.
2. **الإنتاج:** بعد تقوم المؤسسات بعملية شراء المواد الأولية اللازمة تدخل في المرحلة الثانية وهي الإنتاج، وتعتبر أهم حلقة في نشاط المؤسسة حيث تقوم بتحويل المواد الأولية إلى منتوجات نهائية في الحليب ومشتقاته.
3. **البيع:** هذا النشاط يشرف عليه المصلحة التجارية وهناك حالتين:

1.3 في حالة المنتج الطلبي فإن البيع مضمون ويبقى عنصر النقل الذي يتم الإتفاق عليه إما أن يتم بالوسائل الخاصة للمؤسسة أو بوسائل العميل.

2.3 في حالة المنتج الغير طلبي فإن البيع يكون غير ذلك ، حيث تقوم به المؤسسة بإستخدام إمكانياته الخاصة وقدراتها البيعية.

المبحث الثاني: عرض القوائم المالية لملبنة الساحل

المطلب الأول: عرض قائمة المركز المالي والميزانيات

جدول رقم (08) عناصر الميزانية لملبنة الساحل مستغانم 2017

جانب الاصول

الاصول	المبالغ
الأصول الغير جارية	
تثبيتات معنوية	225 000,00
تثبيتات عينية	
الأراضي	277 555 900,00
المباني	38 850 200,00
تثبيتات عينة أخرى	98 070 225,00
تثبيتات ممنوع إنجازها	
تثبيتات جاري انجازها	4 876 480,39
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	500 000,00
سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية غير جارية	554 967,97
ضرائب مؤجلة على الأصل	15 987 666,00
مجموع الأصول الغير جارية	**436 620 439,36**
أصول جارية	

مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	89 222 748,30
حسابات دائنة و مماثلة	
الزبائن	84 087 691,66
مدينون آخرون	48 012 154,55
ضرائب وما شبهها	45 894 296,92
حسابات دائنة أخرى	
الموجودات ومشابهها	
الأموال الموظفة وأصول مالية	
الخزينة	73 793 373,81
مجموع الأصول الجارية	**341 010 265,24**
مجموع العام للأصول	**777 630 704,60**

جانب الخصوم

الخصوم	مبالغ
رؤوس الاموال الخاصة	
راس المال الصادر	300 000 000,00
راس المال غير المستعان به	
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (01)	
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (01)	
نتيجة صافية حصة الجميع (01)	35 172 628,10
رؤوس الأموال الخاصة	-5 580 730,52
حصة الشركة المدمجة (01)	
حصة ذوي الأقلية (01)	
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	**329 591 897,58**
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	1 759 869,00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	7 898 698,00
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقة	26 879 258,00
مجموع الخصوم غير الجارية	**36 537 825,00**
الخصوم الجارية	

الموردون والحسابات الملحقة	173 394 910,74
ضرائب	2 208 412,28
ديون أخرى	235 897 659,00
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية	**411 500 982,02**
المجموع العام للخصوم	**777 630 704,60**

الجدول رقم (09) عناصر ميزانية ملبة الساحل مستغانم 2018

جانب الاصول

الاصول	المبالغ
الأصول الغير جارية	
تثبيتات معنوية	170000.00
تثبيتات عينية	
الأراضي	277 555 900,00
المباني	32000000.00
تثبيتات عينة أخرى	131200450.00
تثبيتات ممنوع إنجازها	
تثبيتات جاري انجازها	4 876 480,39
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	600000.00
سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية غير جارية	448741.00
ضرائب مؤجلة على الأصل	15925666.00
مجموع الأصول الغير جارية	462237237.39
أصول جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	86542321.2

حسابات دائنة و مماثلة	
الزبائن	84875823.92
مدينون آخرون	53127462
ضرائب وما شبهها	47731522.08
حسابات دائنة أخرى	
الموجودات ومشابهها	
الأموال الموظفة وأصول مالية	
الخزينة	71845492.08
مجموع الأصول الجارية	344122621.28
مجموع العام للأصول	806359858.67

جانب الخصوم

الخصوم	مبالغ
رؤوس الاموال الخاصة	
راس المال الصادر	300 000 000,00
راس المال غير المستعان به	
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (01)	
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (01)	
نتيجة صافية حصة الجميع (01)	4356541.15
رؤوس الأموال الخاصة	251173460.71
حصة الشركة المدمجة (01)	
حصة ذوي الأقلية (01)	
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	368330001.86
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	1 759 869,00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	7 898 698,00
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقة	35982978.91
مجموع الخصوم غير الجارية	45641545.91
الخصوم الجارية	

الموردون والحسابات الملحقة	153492374.00
ضرائب	2150316.34
ديون أخرى	236745620.56
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية	392388310.9
المجموع العام للخصوم	806359858.67

جدول رقم (10) يوضح عناصر الميزانية لملبنة الساحل مستغانم 2019

جانب الاصول

الاصول	المبالغ
الأصول الغير جارية	
تثبيتات معنوية	140500.00
تثبيتات عينية	
الأراضي	277 555 900,00
المباني	28000000.00
تثبيتات عينة أخرى	151200040.00
تثبيتات ممنوع إنجازها	
تثبيتات جاري انجازها	4 876 480,39
تثبيتات مالية	
سندات موضوعة موضع معادلة	
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها	700000.00
سندات أخرى مثبتة	
قروض وأصول مالية غير جارية	352666.00
ضرائب مؤجلة على الأصل	15888999.00
مجموع الأصول الغير جارية	478714585.39
أصول جارية	
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	83688000.30

حسابات دائنة و مماثلة	
الزبائن	85685622.95
مدينون آخرون	54702932.04
ضرائب وما شبهها	51212248.92
حسابات دائنة أخرى	
الموجودات ومشابهها	
الأموال الموظفة وأصول مالية	
الخزينة	70986668
مجموع الأصول الجارية	346275472.21
مجموع العام للأصول	824990057.60

جانب الخصوم

الخصوم	مبالغ
رؤوس الاموال الخاصة	
راس المال الصادر	300 000 000,00
راس المال غير المستعان به	
علاوات واحتياطات - احتياطات مدمجة (01)	
فوارق إعادة التقييم	
فارق المعادلة (01)	
نتيجة صافية حصة الجميع (01)	68721811.21
رؤوس الأموال الخاصة	40195580.10
حصة الشركة المدمجة (01)	
حصة ذوي الأقلية (01)	
مجموع رؤوس الاموال الخاصة	408917391.31
الخصوم غير الجارية	
قروض وديون مالية	1759869.00
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)	7 898 698,00
ديون أخرى غير جارية	
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقة	40589698.00
مجموع الخصوم غير الجارية	50248265.00
الخصوم الجارية	

الموردون والحسابات الملحقة	125989636.00
ضرائب	2030053.91
ديون أخرى	237804711.38
خزينة الخصوم	
مجموع الخصوم الجارية	365824401.29
المجموع العام للخصوم	824990057.60

جدول رقم (11) يوضح الميزانية المختصرة للسنة المالية المقفلة 12/31 /2017

الخصوم		الأصول	
المبلغ الصافي	البيان	المبلغ الصافي	البيان
329591897.58	رأس المال الخاص	436620439.36	الأصول الغير جارية
		89222748.30	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
		84087691.66	الزبائن
36537825.00	الديون الطويلة (خ غ ج)	48012154.55	مدينون
		45894296.92	الضرائب
411500982.02	الديون قصيرة (خ جارية)	73793373.81	الخزينة
		341010265.24	الأصول الجارية
777630704.60	المجموع	777630704.60	المجموع

جدول رقم (12) يوضح الميزانية المختصرة للسنة المالية المقفلة 12/31 /2018

الخصوم		الأصول	
المبلغ الصافي	البيان	المبلغ الصافي	البيان
368330001.86	رأس المال الخاص	462237237.39	الأصول الغير جارية
		86542321.20	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
		84875823.92	الزبائن
45641545.91	الديون الطويلة (خ غ ج)	53127462	مدينون
		47731522.08	الضرائب
392388310.9	الديون قصيرة (خ جارية)	71845492.08	الخزينة
		344122621.28	الأصول الجارية
806359858.67	المجموع	806359858.67	المجموع

ثانيا: عرض الميزانيات المختصرة لسنوات 2017- 2018- 2019

جدول رقم (13) يوضح الميزانية المختصرة للسنة المالية المقفلة 12/31 /2019

الخصوم		الأصول	
المبلغ الصافي	البيان	المبلغ الصافي	البيان
408917391.31	رأس المال الخاص	478714585.39	الأصول الغير جارية
		83688000.30	مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
		85685622.95	الزبائن
50248265.0	الديون الطويلة (خ غ ج)	54702932.04	مدينون
		51212248.92	الضرائب
365824401.29	الديون قصيرة (خ جارية)	70986668.00	الخزينة
		346275472.21	الأصول الجارية
824990057.60	المجموع	824990057.60	المجموع

المطلب الثاني : عرض قائمة التدفقات النقدية

حساب النتتائج

جدول رقم (14) يمثل جدول حسابات النتائج لملبنة الساحل مستغانم .2017

البيـــــان	المبالغ
المبيعات والمنتجات الملحقة	495 588 686,94
انتاج مخزن أو غير مخزن	-1 058 225,00
اعانات التجهيز	
اعانات الاستغلال	9 273 139,00
انتاج السنة المالية	**503 803 600,94**
1- المشتريات المستهلكة	-408 712 788,71
الخدمات الخارجية الأخرى	-9 428 881,09
2- استهلاك السنة المالية	**-418 141 669,80**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**85 661 931,14**
أعباء العاملين	-50 519 083,76
الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	-1 196 098,50
4- إجمالي فائض الاستغلال	**33 946 748,88**
المنتوجات العملياتية الأخرى	15 977 525,89
الأعباء العملياتية الأخرى	-1 500 699,35
مخصصات الرهن والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة	-10 357 193,18
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	980 256,00
5- النتيجة العملياتية	**39 046 638,24**

المنتوجات المالية	
الاعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**39 046 638,24**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-3 874 010,14
منتوجات الأنشطة العادية	
إجمالي المنتجات للأنشطة العادية	**520 761 382,83**
إجمالي المصروفات للأنشطة العادية	**-485 588 754,73**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	**35 172 628,10**
البنود الاستثنائية (المنتجات) (سيتم تحديدها)	
البنود الاستثنائية (الرسوم) (سيتم تحديدها)	
النتيجة الغير عادية	
صافي نتيجة السنة المالية	**35 172 628,10**

جدول رقم (15) يمثل جدول حسابات النتائج لملبنة الساحل مستغانم .2018

البيـــــان	المبالغ
المبيعات والمنتجات الملحقة	51000000.11
انتاج مخزن أو غير مخزن	-1665333.00
اعانات التجهيز	
اعانات الاستغلال	9050222.00
انتاج السنة المالية	517385222.11
1- المشتريات المستهلكة	-415712487.00
الخدمات الخارجية الأخرى	-10221047.17
2- استهلاك السنة المالية	**-425933534.17**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**91451687.94**
أعباء العاملين	-48173425.61
الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	-657487.57
4- إجمالي فائض الاستغلال	**42620774.76**
المنتوجات العملياتية الأخرى	16742377.17
الأعباء العملياتية الأخرى	-1300675.21
مخصصات الرهن والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة	-9837415.83
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	1243721.00
5- النتيجة العملياتية	**49468781.59**
المنتوجات المالية	

الاعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**49468781.59**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-4815701.31
منتوجات الأنشطة العادية	
إجمالي المنتجات للأنشطة العادية	**53482164.89**
إجمالي المصروفات للأنشطة العادية	**-490168562.61**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	44653080.28
البنود الاستثنائية (المنتجات) (سيتم تحديدها)	
البنود الاستثنائية (الرسوم) (سيتم تحديدها)	
النتيجة الغير عادية	
صافي نتيجة السنة المالية	44653080.28

جدول رقم (16) يمثل جدول حسابات النتائج لملبنة الساحل مستغانم .2019

البيـــــان	المبالغ
المبيعات والمنتجات الملحقة	537063324.34
انتاج مخزن أو غير مخزن	-1805525.00
اعانات التجهيز	
اعانات الاستغلال	8950225.00
انتاج السنة المالية	**544208054.34**
1- المشتريات المستهلكة	-421787467.00
الخدمات الخارجية الأخرى	-10886058.24
2- استهلاك السنة المالية	**-432673525.24**
3- القيمة المضافة للاستغلال	**111534529.1**
أعباء العاملين	-46714075.53
الضرائب والرسوم المدفوعات المماثلة	-597436.5
4- إجمالي فائض الاستغلال	**64223017.07**
المنتوجات العملياتية الأخرى	19642237.18
الأعباء العملياتية الأخرى	-1207483.32
مخصصات الرهن والمخصصات وخسائر انخفاض القيمة	-9203266.93
مخصصات الاهتلاك والمؤونات	1500487.00
5- النتيجة العملياتية	**74954991.00**
المنتوجات المالية	

الاعباء المالية	
6- النتيجة المالية	
7- النتيجة العادية قبل الضرائب	**74954991.00**
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية	-6233179.79
منتوجات الأنشطة العادية	
إجمالي المنتجات للأنشطة العادية	**565350778.52**
إجمالي المصروفات للأنشطة العادية	**-496628967.31**
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	68721811.21
البنود الاستثنائية (المنتجات) (سيتم تحديدها)	
البنود الاستثنائية (الرسوم) (سيتم تحديدها)	
النتيجة الغير عادية	
صافي نتيجة السنة المالية	**68721811.21**

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية لملبنة الساحل صلامندر.

يعتبر تحليل القوائم المالية من أهم المواضيع الأساسية لمختلف المؤسسات الاقتصادية، التي تهدف إلى تشخيص صحيح لوضعيتها المالية، بالاعتماد على مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية ورغم الأهمية البالغة لهذه المؤشرات، إلا أنها لا تكفي لمعرفة الوضع المالي الدقيق للمؤسسة ويستلزم على المؤسسة الاعتماد على نسب السيولة والربحية لأنها تعطي صورة حقيقية في تقييم الوضع المالي للمؤسسة، وسيتم التطرق في هذا المبحث إلى العناصر الآتية:

- تحليل القوائم المالية باستخدام مؤشرات التوازن المالي.
- تحليل القوائم المالية باستخدام النسب المالية.
- تحليل قائمة التدفقات النقدية بمختلف نسب السيولة والربحية.

المطلب الأول: تحليل القوائم المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي .

لكي نصل إلى تحليل شامل عن وظيفة المؤسسة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد لا بد من المرور بعدة حسابات من بينها مؤشرات التوازن المالي.

أولا :حساب رأس المال العامل الدائم 2017- 2018- 2019.

السنوات / العلاقة	2017		2018		2019	
رأس مال العامل الدائم = الأموال الدائمة – أصول غير جارية	366129722.58 - 436620439.36 = 70490716.78 -	سالب	413971547.77 - 462237237.39 = 48265689.62-	سالب	459165656.31 - 478714585.39 = 19548929.08-	سالب

رأس مال العامل الدائم 2017 – 2018 – 2019 سالب هذا يدل على أن الوضعية المالية للمؤسسة مزرية من خلال المقارنة بين ناتج سنة 2017-2018-2019 المقدرة على التوالي بـ 70490716.78- ، 48265689.62- ، 19548929.08- ، نلاحظ أن المؤسسة في تحسن وزيادة مستمرة وهي متوجهة عن الخروج من الوضعية المزرية وتحقيق فائض.

ثانيا:حساب رأس مال العامل الخاص 2017-2018-2019 :

السنوات / العلاقة	2017		2018		2019	
رأس مال العامل الخاص = رؤوس الأموال الخاصة - أصول غير جارية	329591897.58 - 436620439.36 = -107028541.78	سالب	3688330001.86 - 462237237.39 = -93907235.53	سالب	408917391.31 - 478714585.39 = -69797194.08	سالب

رأس المال الخاص سالب خلال سنوات الدراسة وهذا يعني أن الأصول غير الجارية تشكل فائض على الاموال الخاصة و من خلال المقارنة بين النتائج المحققة نلاحظ أن المؤسسة في تحسن ومتوجهة نحو تحقيق فائض في الأموال الخاصة

ثالثا : حساب رأس مال العامل الأجنبي 2017- 2018- 2019 :

السنوات / العلاقة	2017		2018		2019	
رأس مال العامل الأجنبي = خصوم غير جارية + خصوم جارية	36537825.00 + 411500982.02 = 448038807.02	موجب	45641545.91 + 392388310.9 = 438029856.81	موجب	50248265.00 + 365824401.29 = 416072666.29	موجب

نلاحظ من خلال الدراسة أن رأس مال العامل الأجنبي إنخفض من سنة 2017 إلى 2018 ومن سنة 2018 إلى 2019 مما يدل على إستقلالية المؤسسة ماليا .

رابعا: حساب رأس مال العامل الإجمالي 2017- 2018 -2019 :

السنوات / العلاقة	2017		2018		2019	
رأس مال العامل الإجمالي = مجموع الأصول الجارية	341010265.24	موجب	344122621.28	موجب	346275472.21	موجب

رأس مال العامل الإجمالي موجب مما يدل على أن المؤسسة تمتلك سيولة جيدة

خامسا: حساب إحتياج رأس مال العامل 2017-2018-2019 :

السنوات / العلاقة	2017		2018		2019	
إحتياج رأس مال العامل = (الأموال الجارية – قيم جاهزة) - (خصوم جارية – مستحقات فورية)	(341010265.24 – (73793373.81 – (0 - 411500282.02) = 144284090.59-	سالب	(344122621.28 – (71845492.08 – (0 - 392388310.9) = 120111181.7 -	سالب	(346275472.21 – (70986668.00 – (0 - 365824401.29) = 90535597.08 -	سالب

إحتياج رأس مال في السنوات 2017- 2018 – 2019 سالبة و هذا يعني أن المؤسسة غير مؤهلة لتغطية ديونها قصيرة الأجل بإستعمال أصولها المتداولة

سادسا: حساب الخزينة 2017- 2018- 2019 :

السنوات / العلاقة	2017		2018		2019	
الخزينة = رأس مال العامل الدائم – إحتياج رأس مال العامل	70490716.78- - 144284090.59- = 73793373.81	موجب	48265689.62- - 120111181.7- = 71845492.08	موجب	19548929.08- - 90535597.08- = 70986668	موجب

المؤسسة تجدد جزء كبير من أموالها وهذا يتنافى مع الربحية ، لهذا يجب على المؤسسة أن تشغل سيولتها في نشاطها عوضا عن تركها جامدة، كما يجب أن تعالج بعض إلتزاماتها أو تمدد آجال تسديد الزبائن من جهة أخرى

المطلب الثاني : تحليل القوائم المالية بإستخدام النسب المالية:

أولا: نسب الهيكلة

السنوات / العلاقة	2017	ملاحظة	2018	ملاحظة	2019	ملاحظة
نسبة التمويل الذاتي = الأموال الخاصة + ديون طويلة الأجل / الأصول الثابتة	$\frac{366129722.58}{436620439.36} = 0.83$	1 >	$\frac{413971547.77}{462237237.39} = 0.89$	1 >	$\frac{459165656.31}{478714585.39} = 0.95$	1 >
نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير جارية	$\frac{329591897.58}{436620439.36} = 0.75$	1 >	$\frac{368330001.869}{462237237.39} = 0.79$	1 >	$\frac{408917391.31}{478714585.39} = 0.85$	1 >
نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون	$\frac{329591897.58}{448038807.02} = 0.73$	1 >	$\frac{368330001.86}{438029856.81} = 0.84$	1 >	$\frac{408917391.31}{416072666.29} = 0.98$	1 >
نسبة القدرة على السداد = مجموع الديون / مجموع الميزانية	$\frac{448038807.02}{777630704.6} = 0.57$	05 <	$\frac{438029856.81}{806359858.67} = 0.54$	05 <	$\frac{416072666.29}{824990057.6} = 0.5$	05 =

التعليق على نسب الهيكلة:

نلاحظ من خلال الدراسة أن نسب التمويل الذاتي أصغر من الواحد خلال سنوات الدراسة وهي في تصاعد، كما نلاحظ أن نسب التمويل الخاص من خلال الدراسة أيضا أصغر من الواحد ،وهذا يدل على أن الأموال الخاصة لا تستطيع تمويل الأصول غير متداولة مما يحتم على المؤسسة اللجوء إلى الإقتراضات لتغطية أصولها الغير المتداولة، كما نلاحظ نسب الإستقلالية المالية أقل من الواحد وهذا يعني أن المؤسسة لا تستطيع الحصول على قروض إضافية، كما نلاحظ من خلال الدراسة أن النسب في سنوات الدراسة أكبر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة لا تملك القدرة على تمويل عملياتها التوسيعية وهذا راجع إلى الإلتزامات الواجب تسديدها.

ثانيا: نسب السيولة

السنوات / العلاقة	2017	ملاحظة	2018	ملاحظة	2019	ملاحظة
نسبة السيولة الآنية = القيم الجاهزة / ديون قصيرة الاجل	$\frac{341010265.24}{411500982.02} = 0.82$	$1 >$	$\frac{344122621.28}{392388310.9} = 0.87$	$1 >$	$\frac{346275472.21}{365824401.29} = 0.94$	$1 >$
نسبة السيولة النسبية = (أصول الجارية – مخزونات) / ديون قصيرة الأجل	$\frac{(-341010265.24\ 89222748.3)}{411500982.02} = 0.61$	$05 <$	$\frac{(-344122621.28\ 86542321.2)}{392388310.9} = 0.65$	$05 <$	$\frac{(-346275472.21\ 83688000.3)}{365824401.29} = 0.71$	$05 <$
نسبة السيولة الملائمة = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل	$\frac{73793373081}{411500982.02} = 0.17$	$1 >$	$\frac{71845492.08}{392388310.9} = 0.18$	$1 >$	$\frac{70986668.00}{365824401.29} = 0.19$	$1 >$

التعليق على نسب السيولة:

نلاحظ من خلال الدراسة أن نسبة السيولة الآنية لسنوات الدراسة أقل من الواحد ، معناه أن المؤسسة قد تواجه صعوبة من أجل تسديد إلتزاماتها، كما نلاحظ أن نسب السيولة الآنية في إرتفاع مستمر.

كما نلاحظ من خلال الدراسة أن السيولة النسبية خلال سنوات الدراسة كانت تتراوح ما بين 0.61 و 0.71 ، وهي تفوق النسب المثلى التي تتراوح نسبتها من 0.3 و 05 ، ويعود الإرتفاع إلى إرتفاع قيمة مدينو الستثمار، فعلى المؤسسة أن تقوم بتسديد ديونها لإن هذه الوضعية غير ملائمة للمؤسسة .

-نلاحظ من خلال الدراسة أن نسب السيولة الملائمة خلال سنوات الدراسة أقل من النسب المثلى التي تتراوح بين 0.2 و 0.6 ، فالمؤسسة لا تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل دون بيع مخزوناتها أو تحصيل مدينيها.

ثالثا: نسب المردودية

السنوات / العلاقة	2017	ملاحظة	2018	ملاحظة	2019	ملاحظة
النسبة التجارية = النتيجة / رقم الأعمال × 100	$\frac{35172628.1}{945588686.94} \times 100$ = %3.71	موجب	$\frac{44653080.28}{510000000.11} \times 100$ = %8.75	موجب	$\frac{68721811.21}{537063324.34} \times 100$ = % 12.79	موجب
النسبة المالية = النتيجة / الأموال الخاصة × 100	$\frac{35172628.10}{329591897.58} \times 100$ = % 10.67	موجب	$\frac{44653080.28}{368330001.86} \times 100$ = %12.12	موجب	$\frac{68721811.21}{408917391.31} \times 100$ = %16.80	موجب
النسبة الإقتصادية = النتيجة / مجموع الأصول × 100	$\frac{35172628.10}{777630704.60} \times 100$ = 4.52%	موجب	$\frac{44653080.28}{806359858.67} \times 100$ = 5.53%	موجب	$\frac{68721811.21}{824990057.60} \times 100$ = 8.33%	موجب

التعليق على نسب المردودية:

نلاحظ من خلال سنوات الدراسة 2017، 2018، 2019، أن نسب المردودية التجارية والمالية والإقتصادية موجبة والذي يساعد المؤسسة على سهولة الحصول على أموال لتجديد وسائل إنتاجها، كما نلاحظ أن النسب في تصاعد مستمر وهذا يعني أن المؤسسة تحقق أرباح وهذا يدل على كفاءة المسيرين في إدارة رقم الأعمال والتكاليف الكلية للمؤسسة.

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلى عرض وتحليل القوائم المالية حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي الجديد لإحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وهي ملبنة الساحل صلامندر التي تعتمد على تطبيق النظام المحاسبي المالي ، ويتجلى ذلك في إعداد وعرض قائمة المركز المالي، الدخل وقائمة التدفقات النقدية، حيث تبين أن وضعية مؤسسة ملبنة الساحل صلامندر كانت غير جيدة في بداية اعتمادها على النظام المحاسبي المالي ، وذلك راجع لعدم تمكن المؤسسة من التطبيق الجيد لهذا النظام، أما خلال السنوات الثلاث 2017 ، 2018 ، 2019 كان هناك تحسن مستمر في جميع المؤشرات سواء كانت المالية أو السيولة أو الربحية أي أن وضعية المؤسسة جيدة ، بالإضافة إلى أن رأس المال الأجنبي منخفض نوعا ما وذلك يبين عدم اعتماد ملبنة الساحل صلامندر على الأموال الخارجية أي أنها مستقلة ماليا، وخزينة المؤسسة موجبة وهذا يدل على قدرة المؤسسة في مواجهة ديونها قصيرة الأجل في أي وقت ممكن دون أي مشاكل، وللمؤسسة أيضا مؤشرات جيدة في الحصول على القروض.

الخاتمــة

خاتمة عامة:

أصبحت معايير المحاسبة الدولية معروفة حاليا باسم بمعايير الإبلاغ المالي لإعداد التقارير المالية، مرجع معتمد من طرف كافة دول العالم من اجل إعطاء قراءة موحدة للقوائم المالية تضمن معلومات غير تقليدية وتحقق الشفافية والمصداقية وتدعم ثقة المستخدمين لها والذين تتعدد وتختلف حاجاتهم لها.

وفي ظل تنامي العلاقات الاقتصادية الدولية وتسارع وتيرة توجه الجزائر إلى اقتصاد السوق، كان من الضروري وفضلا عن سلسلة الإصلاحات الاقتصادية والمالية إصلاح النظام المحاسبي المالي الجزائري، الذي لم يعد يتجاوب مع مستجدات، تطورات الاقتصاد الوطني كنتيجة مباشرة لفتح الأبواب أمام الاستثمار الأجنبي والشركات العالمية، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية في النظام المحاسبي المالي الجديد ستكون له أثار عميقة على نوعية المعلومات المالية ذات الشفافية، والفعالية، والإفصاح الدقيق عن مختلف المعلومات لتلبية حاجات المستخدمين على مختلف المستويات، وذلك من خلال إعداد وعرض القوائم المالية معبرة عن الوضع الحقيقي للمؤسسة وتكفل لهذه الجهات الحصول على معلومات تساعدهم في النهاية على اتخاذ القرار بناءا على آليات التحليل المالي بمختلف مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية.

وبعد الدراسة النظرية والتطبيقية التي أجريت، يمكن الإجابة على الاشكالية التي سبق طرحها، من خلال النتائج المتوصل إليها، بالإضافة إلى تأكيد مدى صحة أو خطأ الفرضيات التي تم صياغتها ضمن حيثيات البحث، فبخصوص هذه الأخيرة يمكن توضيحها كما يلي:

- إن مبررات التوحيد المحاسبي في الجزائر والناتج عن محدودية المخطط المحاسبي الوطني، لم يعد يتلاءم مع متطلبات الاقتصاد الحالي، وهو ما تم تأكيده من خلال عرضنا للنظام المحاسبي المالي الجديد المبني على المعايير المحاسبية الدولية.
- ترجع الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الجزائرية في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى إشكالية الانتقال من المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي الجديد وهو ما تم تأكيده في الدراسة.
- إن المعايير المحاسبية الدولية ساهمت في تحسين الخصائص النوعية للقوائم المالية وذلك راجع لتبني النظام المحاسبي المالي الجديد لهذه الخصائص وهو ما تم التوصل إليه في العرض.
- النظام المحاسبي المالي الجديد قدم اختصارات مرحلية والمتمثلة في تقديم ميزانية شاملة تسمح بالتحليل دون الانتقال من الشكل المحاسبي الى الشكل المالي وهذا ما تم التطرق إليه بالتفصيل من خلال العرض.

ومن خلال استعراض عناصر الفصول المشكلة لموضوع البحث ثم استخراج النتائج التالية:

- نتيجة لقصور المخطط المحاسبي الوطني وعدم استطاعته على مواكبة التغيرات مما اجبر الجزائر على التفكير وتكريس الجهود لإصلاح هذا النظام وذلك من خلال تبني النظام المحاسبي المالي الجديد؛
- مؤسسة **GIPLAIT** لا تكتفي بعرض قائمتي الميزانية والدخل لأنهما لا يعبران عن الوضع الحقيقي بالتفصيل لذلك اعتمدت المؤسسة على عرض قائمة التدفقات النقدية والقدرة على توزيع الأرباح والقد رة على توزيع الأرباح والقدرة على تجديد الاستثمارات.
- إلتزام النظام المحاسبي المالي الجديد إلى حد كبير بالمعايير المحاسبية الدولية.

- ضعف استعداد معظم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد نتيجة لغياب الوعي المحاسبي، فلا زالت أنظمة المعلومات غير كافية لتطبيق هذا النظام المستمد من المعايير المحاسبية الدولية.
- مع تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد يجد المحلل المالي نفسه أمام قوائم مالية تتميز بإعطاء الأسبقية للحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني الذي كان سائد حسب المخطط المحاسبي الوطني.
- أعطى النظام المحاسبي المالي الجديد فرصة لتسهيل تقديم المعلومة بأقل وقت وجهد ممكنين وذلك باعتمادها مباشرة على الميزانية المالية.
- مؤسسة **GIPLAIT** تعتمد في تقييم أصولها وخصومها على القيمة الحقيقية أو القيمة العادلة.
- وجود إفصاح كلي في القوائم المالية المعدة من طرف مؤسسة **GIPLAIT**
- لا تعتمد مؤسسة على المحاسبة التحليلية مما يجعلها غير قادرة على اعداد قائمة التدفقات النقدية " بالطريقة الغير مباشرة "

التوصيات :

على إثر هذه الدراسة كان يجدر بنا تقديم مجموعة من التوصيات التي نراها أساسية لإنجاح هذه الخطوة والتحول إلى النظام المحاسبي المالي الجديد، وكذا من اجل ارساء القواعد الصحيحة لتحليل القوائم المالية في ظل النظام الجديد، وهي كما يلي:

- بالنظر إلى التكوين الذي قام به مستخدمي مؤسسة **GIPLAIT** حول النظام المحاسبي المالي نوصي بإعداد برنامج خاص للتكوين ويجب أن يكون مستمرا حتى يتمكن مستخدموه من التحكم فيه بشكل جيد.
- الانسجام بين نظام معلومات المؤسسة ومدخلات النظام المالي الجديد على عكس المخطط القديم.
- ضرورة تكثيف برامج التكوين لتأهيل المحاسبين حتى يستطيعوا تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد، مع الإشارة إلى إصلاح منظومة التعليم وتكوين محاسبين متميزين انطلاقا من تحسين مستوى برامج التعليم والطرق البيداغوجية وادخال مفهوم التكوين المتواصل.
- تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة دولية.
- الاستعانة ببرامج الإعلام الآلي، بعد اختيارها واخضاعها للتجربة وتدريب العاملين عليها، لما توفرها هذه البرامج من اقتصاد للوقت والجهد.
- ضرورة تهيئة سوق مالي، يتيح الإمكانية لتطبيق محتوى النظام الجديد، خاصة مفهوم القيمة العادلة.
- تشجيع البحث العلمي في مجالات إعداد ونشر القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية.

أفــاق البحث:

يعتبر موضوع البحث خطوة مهمة تثري المواضيع السابقة ولعلها بداية أفكار جديدة تمحورت اشكاليتها فيما يلي:

- معايير إعداد القوائم المالية الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الجزائر.
- أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد على عرض القوائم المالية.

المراجـــع

قائمة المراجع:

اولا الكتب بالعربية

1. خليل محمد الرفاعي، **أساسيات المحاسبة المالية**، مكتبة المجتمع العربي، الأردن، ص 00913
2. أحمد رياحي، **النظرية المحاسبية**، دار اليازوري العلمية للنشر، عمان، الأردن 2009 ص81
3. أمين السيد أحمد لطفي، المحاسبة الدولية والشركات المتعددة الجنسية، الدار الجامعية للنشر، مصر ،2004 ص 18
4. مصطفى يوسف كافي وأخرون، مبائء المحاسبة المالية، مكتبة المجتمع العربي الأردن،2012،ص:15
5. حمزة بشير أبوعاصي، مبائء المحاسبة، دار الفكر الأردن،1999، ص:15
6. شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية**، المكتبة الجزائرية، الجزائر، 2008،ص:127
7. أحمد محمد أبو شمالة، **معايير المحاسبة الدولية والابلاغ المالي**، مكتبة المجتمع الجزائري، الأردن، 2010،ص:9-10.
8. محمد محمود عبد ربه، **المعايير المحاسبية المصرية ومشكلات التطبيق**، جامعة عين الشمس، مصر ،2000، ص:48
9. حكمت أحمد الراوي، **المحاسبة الدولية** ، دار الحنين، الأردن، ،1995، ص:47
10. حنين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، الطبعة 2،دار الثقافة، الأردن، 2011،ص: 106
11. الأستاذ الدكتور مسعود صديقي وآخرون، المحاسبة المالية طبقة لنظام المحاسبي المالي الجزائري ذر الهدى–عين مليلة الجزائر–2014، ص:44
12. خالد جمال العجارات، معايير التقارير الدولية، إثراء، الأردن، 2012،ص:31-32
13. أحمد حلمي جمعة- المعايير الدولية للمحاسبة والتدقيق- الطبعة الأولى دار الصفاء – عمان 2015، ص:416-417
14. خلدون إبراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2010،ص:101
15. هيثم محمد الزغبي، **الادارة والتحليل المالي**، دار الفكر للنشر، عمان، الأردن،2009،ص: 191
16. طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، الأردن،2006، ص:35
17. حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة للنشر، الأردن، 2011،ص:274

18. عبدالرحمان عطية، **المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي**، جيطلي للنشر، الجزائر،2009، ص-ص:10-11

19. هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2010،ص-ص:263-264

20. إسماعيل يحي التكريني واخرون، أسس ومبادىء المحاسبة المالية ،الطبعة الأولى،دار الحامد، الأردن،2010،ص:259.

21. كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية الأغراض والإستعمار، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006، ص:156.

22. بوتين محمد، المحاسبة العامة في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، سنة 1999، ص:39

23. عبد الناصر نور، طلال حجازي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الأردنية " متطلبات التوافق والتطبيق"، دليل المحاسبين،ص:05.

24. سليمان مصطفى الدهمه "المبادئ وأساسيات علم المحاسبة" مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع عمان الأردن 2008، الطبعة الأولى،ص:33.

25. مزياني نور الدين، فروم محمد صالح، ملتقى دولي بعنوان المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية "مقومات ومتطلبات التطبيق"، جامعة الوادي الجزائر، 17-18، جانفي 2010، ص :09.

26. عاشور كنوش، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وفقا للمخطط المحاسبي الوطني، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 2، الجزائر،2009

27. عبد الناصر نور وآخرون، التحليل المالي(مدخل صناعة القرار)، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الثالثة، - 2008، ص:112.

28. خلدون إبراهيم شريفات، إدارة التحليل المالي، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2001 ، ص:70.

29. حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان،2006 ،ص:331.

30. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير(التحليل المالي)، دار محمدية العامة،1999، ص :53-54.

31. منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية(مدخل تحليلي معاصر)، الناشر للمكتب العربي الحديث، الطبعة الرابعة، 2000، ص :84

32. وليد ناجي، الاتجاهات الحديثة في ظل التحليل المالي، إثراء النشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى،2009،ص :35

33. عاطف جابر، طه عبد الرحيم، أساسيات التمويل والإدارة المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص :466

34. أيمن الشنطي وآخرون، مقدمة في الدارة والتحليل المالي، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى،2010، ص :155

35. محمد مطر، مرجع سابق،ص :58.

36. جميل أحمد توفيق، اساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، ص:115-116.

37. عاطف وليم اندراوس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الجامعي ،2008، ص :127.

38. محمد سمير عبد الهادي، الإدارة المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى،2008، ص :168.

39. محمد سمير الصبان وآخرون، مبادئ المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006،ص :390.

40. منير شاكر محمد وآخرون، التحليل المالي(مدخل صناعة القرارات)، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى،2005، ص :165-166.

41. دريد كامل أل شيب، مقدمة الإدارة المالية المعاصرة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص :133.

42. مؤيد راضي خنفر، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية" مدخل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة، عمان، الطبعة الأولى،2006، ص،218.

<u>ثانيا المذكرات</u>

1. الياس بدوي، **دور تطبيق النظام المالي المحاسبي وفق المعايير الدولية في معالجة أثر التضخم من القوائم المالية**، مذكرة ماجيستر، غير منشورة، بسكرة،2009-2010 ،ص:38-39

2. وردة سعاد، معايير المحاسبة الدوليةIAS/IFRS تداعيات وأفاق تطبيقها على الإقتصاد الوطني، ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة ام البواقي، ص:167

3. سوزان عطاد، العلاقة بين التدفقات النقدية وعوائد الأسهم وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (07)، بحث مقدم إستعمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية منشور،غزة ، فلسطين،2006، ص-ص :65-66.

4. حواس صلاح، التوجه الجديد نحو معايير الابلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتواره، غير منشورة، جامعة – الجزائر، سنة 2008.

5. فيروز خويلدات ، الإصلاح المحاسبي في الجزائر، ماستر في العلوم المالية والمحاسبية ،سنة 2010، ص:60.

6. شناي عبد الكريم، تكيف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق المعايير المحاسبة الدولية، ماجستير في علوم التسيير،

7. مداني بن بلغيث، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، اطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر،2004، ص :97.

8. جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية ، مصر، 1996 ،ص :63

ثالثا المجلات

1. حسن أحمد دحدوح، دراسة تحليلية للمحتوى المعلوماتي لقائمة التدفقات النقدية، مجلة جامعة العلوم الإقتصادية والقانونية ، المجد الثاني، العدد الثاني ، دمشق ، 2008، ص-ص :215-217.

2. شعيب شنوف، أهمية التوحيد المحاسبي العالمي بالنسبة للشركات الدولية، مجلة جديد الاقتصاد العدد - 55، مجلة تصدر عن الجمعية الوطنية الاقتصادية الجزائرية، 2006،ص :67.

رابعا الملتقيات

1. قصابي إلياس، **تحليل القوائم المالية كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة**، المؤتمر الوطني حول التشخيص المالي في المؤسسات الإقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، جامعة باجي مختار عنابة، يومي 22-2012/05/23، ص:06، نسخة إلكترونية

2. بلعجوز حسين، التشخيص المالي للمؤسسة الاقتصادية من منظور التحليل الوظيفي للميزانية المالية، ملتقى وطني حول التشخيص المالي ، كلية العلوم الاقتصادية والاجتماعية وعلوم التسيير، محمد الشريف مساعدية،22-2012/05/23،ص-ص:03-10

3. شوقي جباري، فريد خميلي، النظام المحاسبي المالي في الجزائر بين متطلبات التطبيق والطموحات، ملتقى وطني حول :معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق، سوق أهراس ، 25 ماي 2010، ص-ص :06-07.

4. ايت محمد مراد، أبحري سفيان، النظام المحاسبي المالي الجديد وتحديات وأهداف، ملتقى وطني حول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة،2010، ص :51.

5. بلعادي عمار، افاق وتحديات تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد في المؤسسات الجزائرية، ملتقى وطني حول :معايير المحاسبة الد ولية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، متطلبات التوافق والتطبيق، سوق أهراس، الجزائر، 25 ماي 2010، ص:12

6. ايت محمد مراد، أبحري سفيان، مرجع سابق، ص :4-5

7. منصوري زين، أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الجزائر، ملتقى وطني حول :الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي الجديد واليات تطبيقاته في ظل معايير المحاسبة الدولية، البليدة، 2010، ص :09

8. مزياني نور الدين، فردم محمد صالح، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية، ملتقى "متطلبات ومقومات التطبيق"، ملتقى دولي حول :النظام المحاسبي المالي الجديد في ظل معايير المحاسبة الدولية، المركز الجامعي، الواد، 17-18 جانفي 2010.

خامسا تقارير

1. تقرير لجنة المحاسبة الدولية، معايير المحاسبة الدولية، ترجمة: مجموعة طلال أبو غزالة، منشورات المجتمع العربي للمحاسبين القانونيين، عمان ، الأردن،2011، ص:83
2. تقرير اللجنة المكلفة بالإصلاح المخطط المحاسبي الوطني، سنة 1999، ص:09.

سادسا الجرائد

3. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية، قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد 29، الصادر في تاريخ 25 مارس2009، ص-ص:24-25.
4. الجمهورية الجزائرية الجريدة الرسمية ، العدد 74 بتاريخ:25 نوفمبر 2007، القانون 11/07 المتعلق بالنظام المحاسبي المالي، المادة 03، ص 03.
5. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عرض الكشوف المالية الفصل الرابع "جدول سيولة الخزينة"، قرار يحدد قواعد التقييم و المحاسبة ومحتوى الكشوف المالية، العدد19، الصادر في تاريخ 25 مارس 2009 ، ص-ص :26-27.

سابعا مواقع الانترنت

1. www.etudient.dz,14:47,08/03/2015.
2. W.w.w.entrepreneur.com.retnieoed12-03-2019edital

- **تامنا بالفرنسية**

1. JEAN Lenard, les bases d'analyse, les Editions D'organisation, 1997, p : 112.
2. Bréve historique de l asb, revuerfrançaise de comptabité , n°380 septembre,paris 2005 page 24

ملخص:

في ضل التطور الإقتصادي الذي يشهده العالم سعت الجزائر كغيرها من الدول إلى مواكبة التطور الإقتصادي الحاصل عن طريق تبني النظام المحاسبي المالي الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في بداية 2010 والذي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية والذي يعوض المخطط المحاسبي الوطني، وذلك تماشيا مع التطورات الإقتصادية الراهنة وتكريسا لإنضمام الجزائر إلى إقتصاد السوق، فإن كل كيان يدخل في مجال تطبيق هذا النظام ملزم بإعداد 5 قوائم مالية ، أما فيما يخص عملية تحليل القوائم المالية فوضعنا النظام المحاسبي المالي الجديد أمام قوائم مالية تحمل كل خطوات التحليل المالي ، ومع ظهور المعايير المحاسبية الدولية زاد دور التحليل المالي وإكتسب أبعاد إستراتيجية من خلال أدواته التقليدية والحديثة والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية وكذلك يمكن الأطراف المستفيدة من إتخاذ القرارات السليمة ومعرفة الوضع المالي للمؤسسة.

Summary

In light of the economic development the world is witnessing, Algeria has endeavored, like other countries, to keep pace with the economic development taking place by adopting the new financial accounting system that came into effect at the beginning of 2010 and which is in line with international accounting standards and which compensates for the national accounting scheme, in line with the current economic developments and dedication In order for Algeria to join the market economy, every entity involved in the application of this system is obligated to prepare 5 financial lists. As for the process of analyzing the financial statements, we have put the new financial accounting system in front of financial lists carrying all steps of financial analysis, and with the emergence of international accounting standards the role of analysis has increased The financial and acquired strategic dimensions through its traditional and modern tools, which are represented in indicators of financial balance and financial ratios, as well as enabling the beneficiary parties to make sound decisions and know the financial position of the institution.